الأمم المتحدة

A/55/PV.72

الوثائق الرسمية

# الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون

الجلسة العامة **٧٢**
الاثنين، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

**البند ٢٠ من جدول الأعمال** (تابع)

**تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة**

(أ) **تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ:**

**تقارير الأمين العام (A/55/82 و A/55/494 و A/55/637)**

**مشروع القرار (A/55/L.38)**

(ب) **تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لفرادى البلدان أو المناطق:**

**تقارير الأمين العام (A/55/90 و A/55/92 و A/55/123 و A/55/124 و A/55/125 و A/55/212 و A/55/317 و A/55/319 و A/55/333 و A/55/347 و A/55/415 و A/55/416 و A/55/418 و A/55/620**

**مشاريع القرارات (A/55/L.16 و A/55/L.35 و A/55/L.36 و A/55/L.41 و A/55/L.41)**

(ج) **تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني**

**تقرير الأمين العام (A/55/137)**

**السيد فالديفييسو سارميينتو** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): في مستهل هذا القرن الجديد، يجب علينا أن نواجه احتمال زيادة عدد حالات الطوارئ الإنسانية في مختلف أرجاء العالم.

ففي التسعينات فقد ٤ ملايين شخص أرواحهم في الصراعات، وفي كل سنة يهلك ١٥٠ ٠٠٠ شخص في الكوارث الطبيعية. لذا يتعين على المجتمع الدولي أن يفحص قدرته على الاستجابة لهذا التحدي، والأمم المتحدة أنسب محفل حكومي دولي تجتمع فيه كل البلدان المقدمة والمتلقية للمساعدة لتعرب عن آرائها بشأن هذه المسألة.

وكنا نتوقع أن نستعرض بين وقت وآخر المبادئ التوجيهية للسياسة العامة التي تتبعها منظمتنا في تقديم المساعدة، وأن نرصد الاستخدام الصحيح للموارد المتاحة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-76316 (A)
*0076316*

وأن نعزز التنسيق بين هيئات الأمم المتحدة وفيما بينها وبين الجهات الفاعلة الإنسانية الأخرى في العالم. ومن الواضح أن حالات الطوارئ الإنسانية الكبرى في العقد الماضي، مثل التي حدثت في القرن الأفريقي، والبلقان، ووسط أفريقيا، ومنطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، قد أيقظت في الجمهور العام في جميع البلدان رغبة كبيرة في دعم جهود الإغاثة الدولية.

وتنشأ ثلاثة آثار على الأقل من هذه الحقيقة: أولا، حدوث زيادة كبيرة في موارد المساعدة الدولية، حيث قدرت بـ ٤,٥ بلايين دولار لعام ١٩٩٨ وحده؛ وثانيا، انتشار المنظمات الإنسانية؛ وثالثا، الحاجة إلى تنسيق جهود الإغاثة.

وأود أن أعرض وجهات نظر وفدي فيما يتعلق بالتنسيق. وتوخيا للإيجاز، لن أقرأ الأقسام المتعلقة بالموارد وزيادة الجهات الإنسانية الفاعلة، التي يتضمنها النص المعمم في القاعة. نرى أن التحدي الذي يواجه تنسيق المساعدة الإنسانية اليوم لا يكمن في تنسيق أعمال المنظمات من الناحية التنفيذية، مثل توصيل الغذاء أو تقديم العناية الطبية أو توفير مساكن مؤقتة، رغم ما يمكن أن يكون لهذه العناصر من أهمية. بل يكمن في دمج تركيز المساعدة مع برامج الإنعاش بعد انتهاء الصراع أو الكوارث كجزء من استراتيجية طويلة الأمد لكفالة التنمية المستدامة للجماعات المتضررة. وبعبارة أخرى، يجب أن تكون المساعدة الإنسانية مندمجة بشكل أوثق مع برامج المعونة الإنمائية.

نحن واعون بكون مختلف الوكالات المتعددة الأطراف والبرامج الثنائية قد أدركت هذه الحاجة وهي تستكشف مختلف الخيارات لمعالجة هذه الحالة. وعلى سبيل المثال، يمكن ذكر ما يسمى بعملية ''بروكينغز''، التي تشارك فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين والبنك الدولي، من بين جهات أخرى، لتوسيع نطاق العناية باللاجئين.

والواقع أننا نعيش في زمن تتكرر فيه حالات الطوارئ إما نتيجة للصراعات أو لقوى الطبيعة، وأصبح اتباع نهج تتكامل فيه الجهود حاجة حيوية. إننا ندعو إلى استخدام المساعدة الإنسانية لتهيئة بيئة إيجابية للإنعاش والمصالحة في البلدان المتضررة، بما يفضي إلى التنمية الطويلة الأمد بعد حالات الطوارئ.

وفيما يتعلق بقطاع الشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يعرب وفدي عن أسفه لعدم توصل المجلس إلى استنتاجات متفق عليها في تموز/يوليه الماضي. ونحن نعتبر أننا أضعنا فرصة لإدخال عناصر جديدة لتوجيه المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة، والتي ظلت منذ عام ١٩٩١، مقيدة بالشروط المحددة في القرار ١٨٢/٤٦. ويحدونا الأمل أن نستأنف الحوار المواضيعي في الدورة المضمونية في السنة المقبلة بجنيف.

وأود أن أسلط الضوء على جانبين قيمين من نص الاستنتاجات التي كانت قيد التفاوض.

أولا، الروابط القائمة بين التكنولوجيا والوقاية من الكوارث الطبيعية وإدارتها. وبالنسبة لبلدان مثل كولومبيا بل وبالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بصورة عامة المعرضة لآثار الزلازل، والفيضانات، والأعاصير المدارية وقوى الطبيعة المدمرة الأخرى، يمكن للتكنولوجيا أن تساعد على تحسين اكتشاف الأخطار مبكرا وتحسين القدرة الوطنية والإقليمية على الاستجابة لحالات الطوارئ.

وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي قدم وفدي، عندما تكلم بصفته أمانة مؤقتة لمجموعة ريو، المعايير التي توجه التعاون الإقليمي في هذا الميدان.

ثانيا، تبينت لنا في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي الحاجة إلى اعتماد نهج منتظم وشفاف لتقديم المساعدة للأشخاص المشردين داخليا خلال حالات الطوارئ المعقدة، على الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق بشأن شروط هذا النوع من المساعدة. وهذا النهج من شأنه أن يمكن البلدان المتضررة من الاستفادة من القدرات الموجودة في إطار الأمم المتحدة لمساعدة الأشخاص المشردين داخليا، فيما يتعلق بمبادئ المساعدة الإنسانية، والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

ونرى أن هناك علاقة دينامية بين المساعدة الإنسانية وحماية المدنيين وتعمير المجتمعات المتأثرة، ويجب أن نواصل استكشاف هذه العلاقة بغية التوصل إلى نتائج إيجابية.

إن بلدي، الذي يمثل ديمقراطية مؤسسة على نحو مشروع بمشاركة واسعة من السكان، يعاني من صراع مع جماعات عنيفة من كل الأنواع مصممة على فرض إرادتها بقوة السلاح، فنتج عن ذلك تدفق عدد كبير من المشردين الكولومبيين في السنوات الأخيرة. وتقوم مختلف منظمات الأمم المتحدة، وكذلك ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية، وممثلو الحكومات الصديقة والمنظمات غير الحكومية، بتقديم الدعم لجهود حكومتنا لمواجهة هذه الحالة الإنسانية الطارئة.

وعرضنا عددا من المبادرات على المجتمع الدولي لإجراءات قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد. وأحد الإجراءات يرمي إلى تمكين ٠٠٠ ٥٨ أسرة مشردة من الاستفادة من المبادرات خلال الفترة ما بين ٢٠٠٠ و ٢٠٠٢. ويتعين تقديم الدعم من أجل عودتها المبكرة إلى أماكنها الأصلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي في مواقعها الحالية أو ترحيلها الاختياري وإعادة إسكانها في مختلف أرجاء البلد.

وفضلا عن ذلك، يسمح تشريع للأشخاص المشردين داخليا سُن في عام ١٩٩٨، للاستجابة لهذه الظاهرة، بأن يشكلوا تنظيماتهم الخاصة لتقديم الالتماسات للسلطات المحلية والوطنية، واستخدام الأموال التي توفرها المساعدات الإنسانية الخارجية.

ولا أود أن أنهي بياني دون الإشادة بالصفات الإنسانية والمزايا الشخصية التي يتحلى بها موظفو الأمم المتحدة المنخرطون في أنشطة المساعدة الإنسانية في مختلف البلدان حول العالم. إن الخدمات التي يؤدونها للإنسانية وجهودهم من أجل إغاثة آلاف الضحايا الأبرياء، تستحق منا الإعجاب والامتنان. ووفدنا يشغل باله أمران متصلان بهذا المجال، هما الوصول غير المقيد للموظفين العاملين في المجال الإنساني إلى السكان المحتاجين للمساعدة، ووجود بيئة آمنة يؤدون فيها واجباتهم. وتود كولومبيا أن تعرب عن رفضها القاطع لأعمال العنف التي ترتكب في أي مكان من العالم لحرمان أي شخص من الحق الأساسي في الاستفادة من المساعدة الإنسانية. والجماعات المسلحة التي تتعمد إعاقة تقديم الطعام للسكان العزل في مناطق الصراع تنتهك قواعد القانون الإنساني الدولي الواضحة. وينبغي للمجتمع الدولي بأسره أن يدين تلك الممارسة. وعلاوة على ذلك، نأسف عميق الأسف لتزايد عدد عمال المساعدة الإنسانية الذين لقوا حتفهم في السنوات الأخيرة أثناء تأدية واجباتهم، والذين احتجزوا في السجون أو اختفوا في ظروف غامضة.

ونشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/494 عن هذا الموضوع. ونؤيد اقتراحه باتخاذ تدابير قصيرة الأجل تتعلق بالميزانية، لتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة. ونريد، مع ذلك، أن نقول إننا لا نوافق أبدا على إدراج اسم مواطن كولومبي في القائمة الواردة في المرفق الثاني من التقرير الذي يسرد أسماء الموظفين المدنيين الذين لقوا حتفهم في السنة السابقة أثناء تأدية واجباتهم عبر البحار.

فصلة ذلك الشخص بمشروع للتعاون التقني يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بلدنا لا تعني أنه كانت له صلة عمل بالأمم المتحدة أو بحكومة كولومبيا – وهي حقيقة منصوص عليها صراحة في العقد المبرم معه بشأن تقديم الخدمات. أما الهجوم الذي أودى بحياته فقد أدين على نطاق واسع في بلدنا، والظروف التي أحاطت بتلك الجريمة يجري التحقيق فيها حاليا من قبل السلطات القضائية. ومع ذلك، كان من الخطأ إدراج اسمه ضمن قائمة موظفي الأمم المتحدة الذين لقوا حتفهم في شتى أنحاء العالم، ووصف الحادثة بأنها هجوم على أحد موظفي المنظمة، وهو ما يجعلنا نعتقد أن التقرير أعد في عجلة ودون تروٍّ. وعليه، طلبنا إلى إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تصدر تصحيحا لتلك المعلومات.

ونعتقد أن من المهم أن يصدق أكبر عدد ممكن من البلدان على اتفاقية عام ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ووفد بلادي في الوقت الراهن يحرز تقدما نحو الانضمام إلى الاتفاقية. ونؤمن بأن التصديق عليها سيسهم في تحديد مسؤولية الدول بوضوح تجاه مختلف فئات موظفي الأمم المتحدة، وكذلك في المواءمة بين التشريعات الوطنية والدولية بشأن هذه المسألة.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بقولي إن القضايا الإنسانية في أيامنا هذه احتلت مكانا أكثر بروزا على جدول الأعمال السياسي للدول وجدول أعمال الأمن الدولي، والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان والسياسة الخارجية. ونتيجة لذلك، طرحت مبادرات، سواء داخل الأمم المتحدة أو خارجها، لتوسيع نطاق العمل الإنساني، لا ليشمل القضايا المتعلقة بتقديم المساعدة، فحسب بل شمل أيضا تلك المتعلقة بحماية المدنيين وإعادة التأهيل الاقتصادي للأشخاص المتضررين.

ونحن مستعدون للمشاركة في ذلك الحوار بروح إنسانية عظيمة، واحترام آراء البلدان الأخرى في حوار يدور حول هذه المسألة ومضاعفاتها الدولية بالنسبة للجميع في القرن الجديد.

**السيد كروخمال** (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفد بلادي العظيم للأمين العام على تقاريره عن بند جدول الأعمال المطروح على بساط البحث. فهذه التقارير تعبر بأمانة عن الجهود المتواصلة التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة لمعالجة السلسلة المتزايدة للقضايا المتعلقة بالمساعدة الإنسانية. ونشعر بامتنان خاص لإصداره الوثيقة A/55/82 التي تحدد بوضوح التحديات الناشئة في إدارة الاستجابات لحالات الطوارئ المعقدة، بينما تركز على دور التكنولوجيا في التخفيف من أثر الكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. والأنشطة التي بادر بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية تحت قيادة السيدة مكاسكي بصفتها المنسق المؤقت للإغاثة في حالات الطوارئ تستحق أيضا كامل دعمنا وتقديرنا.

ويود وفد بلادي أن يشدد على أهمية مبادرات الأمين العام المتعلقة بالاستجابة للكوارث، والتي أعلن عنها في تقريره للألفية. وأود أن أشير على وجه التحديد إلى مبادرة ''الأوائل في الميدان'' الخاصة بالاستجابة في حالات الكوارث، والتي تستهدف توفير الاتصالات السلكية واللاسلكية الحديثة لعمال الإغاثة الإنسانية في المناطق المتأثرة بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ.

ونحن نوافق كلية على الاستنتاج الذي توصل إليه التقرير الوارد في الوثيقة A/55/82، بأن المجتمع الدولي أحرز تقدما في التصدي لحالات الطوارئ الإنسانية. وفي الوقت ذاته، فإن القدرة على الاستجابة للزيادة غير المسبوقة في عدد وحجم حالات الطوارئ هذه في السنوات الأخيرة في شتى

أنحاء العالم كانت محدودة. فالأحداث التي وقعت في كوسوفو وتيمور الشرقية وموزامبيق وبؤر التوتر الأخرى، وكذلك الكوارث الطبيعية التي حدثت مؤخرا في تركيا والهند وبلدان أخرى تبرز الحاجة إلى زيادة قدرة الوكالات الإنسانية؛ ومواصلة تعزيز التأهب للاستجابة لحالات الطوارئ؛ وتحسين كفاءة وتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية الدولية. والدروس المستفادة في الاستجابة لحالات الطوارئ هذه تستدعي وجود تعاون أوثق فيما بين جميع الجهات الفاعلة العاملة في مجال المساعدة الإنسانية، بما فيها الحكومات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية وحركة الصليب الأحمر والمجتمع المدني. ونحن نسلم بالدور الرائد الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق المساعدة الإنسانية الدولية في مجال اتقاء الأزمات وتخفيف عواقبها.

ونشاطر الوفود الأخرى رأيها بأنه عند الاستجابة لحالات الصراع، يلزم زيادة التركيز على احتياجات الأشخاص المشردين. فعدد الأشخاص المشردين داخل بلدانهم يتزايد تزايدا جذريا، وأصبح يشكل الآن ضعف عدد اللاجئين تقريبا. ووفقا لتقديرات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، يوجد في العالم ما يتراوح بين ٢٠ و ٢٥ مليونا من المشردين داخليا، يعيش معظمهم في ظل ظروف محفوفة بالمخاطر. وهي أزمة تؤثر على حوالي ٢٠ إلى ٢٥ مليون شخص في أكثر من ٥٠ بلدا، وفي كل منطقة من العالم بالحرف الواحد.

لقد أكدت المفوضة السامية لشؤون اللاجئين، السيدة ساداكو أوغاتا، وعن صواب، على الحاجة الحتمية إلى إدماج حماية المشردين في استراتيجية طويلة الأجل تستهدف إيجاد حل دائم لأزمات التشرد. وبلوغا لتلك الغاية، لا غنى عن وجود التزام سياسي قوي من جانب جميع الأطراف المعنية، بما فيها الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، نؤيد الجهود التي تبذل لتعزيز الدور المركزي الذي يؤديه منسق الإغاثة في حالة الطوارئ ومنسق الإغاثة المقيم.

إن محنة المشردين داخليا لا تزال إحدى أخطر المشاكل الإنسانية والسياسية والأمنية وتلك المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجه المجتمع العالمي. ومسألة تقديم المساعدة إليهم معقدة وحساسة. وهي تتطلب وضع إطار معياري شامل. وفي هذا السياق، نؤيد الممارسة الدولية الراسخة لمساعدة المشردين داخليا التي تقوم بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ووكالات إنسانية أخرى، وترحب أوكرانيا أيضا بمبادرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، بما فيها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والبنك الدولي، لوضع النهج الجديد الذي يرمي إلى مساعدة أولئك الأفراد على استئناف الحياة المنتجة في المناطق التي يقيمون فيها ولتوفير فرصة، عن طريق المشاريع المدرة للدخل وغيرها من المشاريع، لبناء المهارات والاعتماد على الذات، وبالتالي تخطي الفجوة بين الإغاثة الإنسانية والمساعدة الإنمائية.

ومع ذلك، فإن العقبة الأولى التي تهدد بتقويض توفير المساعدة الإنسانية هي نقص الموارد، وإلى حد ما، التخصيص غير المناسب للموارد المتاحة. وبالنظر إلى العدد المتزايد من الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى، فإن الموارد الراهنة غير كافية للتعامل معها. وبينما الموارد المتاحة للإغاثة في حالة الطوارئ وفيرة بشكل عام، فإن الموارد المخصصة للجهود الطويلة الأجل تتجه إلى الانخفاض.

إن المجتمع الدولي يظهر سخاءه عندما يعلن التعبئة لمساعدة الضحايا خلال اللحظات الدقيقة الحرجة من الأزمات الإنسانية. وفي الوقت نفسه يستمر الإحساس، بآثار حالات الطوارئ هذه بعد وقوعها بوقت طويل. ومن

الأساسي أيضا جذب انتباه المجتمع الدولي إلى مسائل التعمير والتنمية والوقاية من الكوارث الإنسانية.

ونحن نعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدرك أيضا أن التعاون الدولي في الإنذار المبكر والتخفيف من وطأة الكوارث ينبغي أن يركز أكثر فأكثر على قدرات البلدان المصابة بالكوارث فيما يتعلق بالإنذار المبكر، والتأهب والإغاثة. وذلك من شأنه أن يتيح لتلك البلدان أن تستعد للطوارئ الممكنة قبل وقوعها وأن تستجيب بسرعة للحالات عند وقوع الكوارث.

وتقع على الدول المتأثرة المسؤولية الرئيسية عن تنسيق وتنفيذ المساعدة الإنسانية في التعامل مع نتائج الكوارث الطبيعية. ولذلك فإن أحد التدابير الهامة لتعزيز الجهود المتعلقة بالإغاثة الإنسانية وفي حالة الكوارث هو تحسين القدرات الوطنية، وبخاصة، المؤسسات المعنية، على الاستجابة لجميع حالات الطوارئ بمختلف أنواعها.

ونحن نعتقد أن أحد الجوانب المركزية للمساعدة الإنسانية – وهو أمن موظفيها – أدمج مؤخرا في عملية النداءات الموحدة؛ وهذا ينبغي تعزيزه. فسلامة موظفي المساعدة الإنسانية شرط ضروري مسبق للقيام بعمليات إنسانية فعالة. وفي هذا الشأن، ندعو كل الدول إلى الانضمام إلى اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها وإلى تنفيذ مقترحات وتوصيات الأمين العام بشأن نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية. ونعتقد أن هذه الإجراءات ستحمي السكان وتساعد على القضاء على الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

ومما ركز عليه الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام تركيزا كبيرا تسخير التكنولوجيا الجديدة لدعم الجهود الوطنية في الاستجابة للكوارث. ذلك أن أوجه التقدم السريع في التكنولوجيا تفرض مطالب على الوكالات الإنسانية التي عليها أن ترصد أوجه التقدم التكنولوجي وتستفيد استفادة كاملة من الموارد التكنولوجية. وتلك الابتكارات مثل نظام المعلومات الجغرافية والنظام العالمي لتحديد المواقع من شأنها أن تساعد على تحديد مواقع الطوارئ وأخطارها والأضرار الناجمة عنها. وينبغي الاستفادة بشكل أفضل من أدوات الاتصالات للتمكين من نشر المعلومات فورا وربط العاملين في القطاع الإنساني بشبكة واحدة. ولا يمكن التشكيك في قيمة آخر المنجزات في تكنولوجيا المعلومات بالنسبة لتخفيف آثار الكوارث الطبيعية أو تلك التي من صنع الإنسان. ونحن نشاطر الوفود الأخرى قلقها فيما يتعلق بضرورة نقل التكنولوجيا ذات الصلة لتمكين الدول المهتمة، وبخاصة البلدان النامية، من الاستجابة بشكل أكثر فعالية للكوارث.

وبينما لم يتمكن المجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام من اعتماد مجموعة متفق عليها من النتائج، نعتقد أنه حقق تقدما كبيرا في تناول هذه المسألة. وكما أكد رئيس المجلس، السفير ويبيسونو بحق

> ”وإذ نعترف بأنشطة الأمم المتحدة القيمة في مجال المساعدة الإنسانية طوال العام الماضي، يجب أن نواصل الوفاء بالتزامنا بتعزيز دور المنظمة في هذا الشأن. وفي الوقت نفسه، أصبح من الواضح أن المجلس ملتزم بشكل متزايد بضمان أن تنفذ منظومة الأمم المتحدة كلها المبادئ التوجيهية للقطاع تنفيذا فعالا“.

وتولي أوكرانيا أهمية كبيرة للتعاون الإقليمي في هذا المجال على وجه التحديد، لأن البلدان المجاورة في معظم الأحوال هي أفضل مصدر لتقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ في الوقت المناسب. وقد وقعت أوكرانيا على سلسلة من الاتفاقات والمذكرات الدولية في هذا المجال

مع معظم جيرانها، وكذلك مع الولايات المتحدة، وكندا، واليونان، وبلدان أخرى. وتتمثل العناصر الرئيسية للتعاون الدولي في بلدي في البرامج المشتركة مع الأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي والاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، ومبادرة أوروبا الوسطى، ومنظمات أخرى، وفي تنمية الروابط الثنائية الدولية.

وفي هذا الصدد، نقدر غاية التقدير برنامج التنسيق الأوروبي الذي بدأه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بناء على طلب عدد من الدول الأوروبية. وعلى أساس الحوار والعمل لتيسير تهيئة بيئة صحيحة لسياسة إقليمية، أمام عملية برنامج التنسيق الأوروبي دور كبير تقوم به في الحفز على الاضطلاع بمزيد من العمل الإنساني الدولي الكفء الفعال في أوروبا. ونحن نعتبر محفل فرايبورغ، الذي عقد في حزيران/يونيه من هذا العام خطوة هامة نحو كفالة بيئة صحيحة لوضع سياسات إقليمية للمساعدة الإنسانية الدولية المتسمة بالكفاءة والفعالية في أوروبا ومنطقة الدول المستقلة حديثا. وتؤيد أوكرانيا تأييدا كاملا الاتجاه العام والأهداف الرئيسية الواردة في إعلان وإطار عمل فرايبورغ.

وحكومة أوكرانيا تقدر غاية التقدير أنشطة الأمم المتحدة الهادفة إلى تعزيز التعاون في مجال القضاء على آثار كارثة تشيرنوبيل. ونود أن نعرب عن التقدير لمنسقة الأمم المتحدة المعنية بتشيرنوبيل، السيدة مكاسكي وسلفها السيد دي ميللو، اللذين ضاعفا جهودهما خلال العامين الماضيين لإحياء أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بتشيرنوبيل بوضع استراتيجية جديدة قائمة على برنامج مساعدة يرتب الأولويات ترتيبا أفضل، وتنسيق محلي متزايد ونهج أكثر تحديدا للأهداف في الإعلام العام وتعبئة الموارد. وإذ تتفهم أوكرانيا تفهما تاما قلق المجتمع الدولي بشأن محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية، التي لا تزال تعمل بعد الكارثة بحوالي ١٥ عاما، قد اتخذت قرارا بإقفالها يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام.

وفي هذا الصدد، طرح وفد بلدي، بالاشتراك مع وفدي بيلاروس والاتحاد الروسي، وكذلك وفود أذربيجان، وتركيا، ومولدوفا والهند، مشروع قرار بشأن بند جدول الأعمال محل الدراسة للترحيب بهذا الحدث. ونحن ندعو الوفود الأخرى إلى تأييد مشروع القرار بشأن إغلاق منشأة تشيرنوبيل للطاقة النووية.

وفي الختام، اسمحوا لي أن المس مسألة هامة أخرى، تعد أيضا مصدر قلق كبير لأوكرانيا، وأعني بها الآثار الناجمة عن الصراع في كوسوفو، الذي ما برح يتسبب في خسائر اقتصادية جسيمة، تتعلق بعواقب الصراع الخطيرة على العلاقات التجارية والاقتصادية في المنطقة وعلى الملاحة عبر نهر الدانوب.

وقد فاقمت الخسائر الناجمة عن الصراع في كوسوفو المشكلات الاقتصادية المرتبطة بالأزمات المالية الكبرى في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ والمقترنة بالعواقب التي نجمت عن الجزاءات الطويلة الأمد التي فرضت على يوغوسلافيا منذ عام ١٩٩٢. وقد أدى تقييد حركة الملاحة في الدانوب إلى توقف أعمال عدد من شركات الملاحة الأوكرانية، التي اعتادت أن تنقل شحنات البضائع عبر هذا الممر المائي الدولي الهام. وقد تكبدت شركة الملاحة الأوكرانية في نهر الدانوب خسائر بلغت قيمتها ١١٠ ملايين دولار، وتبلغ خسائرها اليومية في الوقت الحالي ٣٠٠ ٠٠٠ دولار.

ويعتمد استمرار تشغيل هياكل النقل الأوكرانية الأساسية في نهر الدانوب بشكل مباشر على استئناف الملاحة عبر النهر على نحو تام. فحتى استئناف الملاحة جزئيا لن يؤدي إلى استقرار الحالة، نظرا لأن عملاء الناقلات الأوكرانية وعملاء موانيها الأساسيين توجد مراكزهم

فيما وراء الجسور اليوغوسلافية المحطمة التي سدت ممرات السفن على طول نهر الدانوب.

ومن المؤسف أنه على الرغم من القرارات التي اتخذها الجمعية العامة، فإن المساعدة المقدمة للدول المتضررة في جهودها الرامية للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الأحداث الأخيرة في البلقان لم تكن كافية. ويعلق وفدي أهمية خاصة على أحكام القرار ذي الصلة فيما يتعلق بالإعمار الاقتصادي والتنمية والتعاون، بما في ذلك التعاون الاقتصادي في هذه المنطقة الإقليمية وبينها وبين بقية أوروبا. ونرى أن التنفيذ الفعال لهذه الأحكام من شأنه أن يحسن العلاقات التجارية. وينهض بالتجارة، وتنمية القطاع الخاص والاستثمار المباشر الأجنبي؛ وأن يجتذب الموارد لتقديم المساعدة المالية للبرامج الهيكلية الأساسية؛ وأن يكفل الدعم الاقتصادي الكلي لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

وفي هذا الصدد قدمت وفود أذربيجان وأوكرانيا وبلغاريا والولايات المتحدة الأمريكية مشروع قرار آخر لكي تنظر فيه الجمعية العامة يتعلق بتقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة لدول شرقي أوروبا المتضررة من التطورات الأخيرة في منطقة البلقان، يُطلب فيه من المجتمع الدولي مواصلة إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات تلك البلدان.

**السيد درويش** (مصر) (تكلم بالعربية): يود وفد مصر في البداية أن يتقدم بالشكر للأمين العام على تقديمه تقاريره ذات الصلة بالبند قيد البحث.

ترى مصر أن الوقت قد حان بالفعل لبحث موضوع أمن وسلامة مقدمي المساعدات الإنسانية من كافة جوانبه، كما تؤيد الدعوة لأن تكون هناك وقفة حازمة للتعامل مع ما يتعرضون له من تهديدات وأعمال عنف، بل وأحيانا من احتجاز أو قتل – وهي جميعها ممارسات يدينها القانون الدولي ويعاقب مرتكبيها، حتى أن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية قد أدرجها ضمن جرائم الحرب الواقعة في اختصاص المحكمة، وهي خطوة إيجابية باتجاه توفير الحماية المطلوبة لهم وردع كل من تسول له نفسه ارتكاب مثل تلك الجرائم.

تدعو مصر كافة الأطراف في الصراعات المسلحة إلى احترام حقوق العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وضمان أمنهم وسلامتهم، وتؤكد على أن الانتهاكات التي يتعرضون لها تعد أمرا خطيرا وخرقا للقانون الدولي. وفي نفس الوقت، فإن مصر تدعو العاملين في هذا المجال الهام – عند أدائهم لمهامهم – لأن يحترموا مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقوانين ونظم الدول المضيفة وعاداتها وتقاليدها، وكذلك المبادئ التوجيهية الملحقة بقرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ الصادر عام ١٩٩١.

واتصالا بذلك فإن مصر تطالب بأن يتم الوصول إلى السكان المدنيين نساء وأطفالا ورجالا من ذوي الحاجة إلى المساعدة داخل أي دولة بشكل قانوني سليم من خلال حصول الجهات العاملة في هذا المجال على الموافقة المسبقة من الدولة المضيفة احتراما لسيادتها الوطنية، وانطلاقا من أنه يجب أن يكون للدولة المضيفة الدور الأساسي في بدء هذه العمليات وتنظيمها وتنسيقها على أراضيها ودرءا لأية مخاطر قد يتعرض لها هؤلاء العاملون. كما تؤكد مصر دوما على ضرورة أن تلتزم عمليات تقديم المساعدات الإنسانية بعدم القيام بأي نشاط من شأنه تهديد وحدة أراضي الدول المضيفة أو سلامتها الإقليمية.

ومع إدراكنا التام للإشكالية التي تثيرها حالات الدول التي قد تفتقر – لسبب أو لآخر – إلى وجود حكومة مركزية تقوم بفرض النظام على أراضيها، فإننا ندعو إلى قيام الجمعية العامة بدورها في تحديد الخطوات التي يتعين اتباعها

من قبل الأمم المتحدة في هذه الحالات بأسلوب شفاف وبمشاركة كافة الدول صغيرها وكبيرها على حد سواء.

لقد تابعت مصر باهتمام أعمال الشق الإنساني من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليه الماضي، وقد شهدت هذه الاجتماعات مناقشات مثمرة شاركت فيها كافة الأطراف المعنية بتقديم المساعدات الإنسانية على المستوى الدولي سواء فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية التي تعاني منها نسبة متزايدة من سكان الأرض أو بالنسبة لموضوع المشردين داخليا وهو موضوع تم تناوله للمرة الأولى بصورة تفصيلية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبينما أسفرت المناقشات عن توافق تام في الآراء فيما يتعلق بالتعامل الدولي مع الكوارث الطبيعية، فإن المناقشات التي دارت حول موضوع المشردين داخليا أوضحت أنه مع اتفاق المجتمع الدولي على أهمية هذه القضية وأبعادها المختلفة، إلا أنه يوجد تباين كبير في مواقف الدول المختلفة. وقد نشأ هذا الخلاف في المقام الأول نتيجة لعدم مناقشة هذا الموضوع الهام الذي يتصل بصميم سيادة الدول من كافة جوانبه في الجمعية العامة خاصة ما يتعلق بالمبادئ التوجيهية التي صاغها فريق من القانونيين برئاسة ممثل الأمين العام لشؤون النازحين.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أشير إلى أن مناقشات الصيف الماضي أوضحت بما لا يدع مجالا للشك أنه ليس هناك اتفاق حتى فيما يتعلق بتعريف المقصود بكلمة ''النازحين'' خاصة وأن البعض يدعي أنها تشمل إلى جانب مواطني الدولة ذاتها الأجانب المقيمين على أراضيها. ومن جانبها ترى مصر أن المقصود بكلمة ''النازحون'' هو مواطنو الدولة الذين يتعرضون للنزوح المفاجئ من ديارهم نتيجة لكوارث طبيعية أو لحالات طوارئ مركبة كما تعتبر أن الدور الرئيسي في تقديم المساعدات الإنسانية والحماية لهؤلاء المواطنين هو مسؤولية حكومة الدولة المعنية وأن دور المجتمع الدولي هو تقديم العون متى طلبت هذه الحكومة ذلك. وغني عن البيان أن الأجانب المقيمين على أراضي أي دولة يتمتعون بحقوق أساسية في حالة حدوث مثل هذه الطوارئ، إلا أن هذه الحقوق – في نظرنا – لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون متماثلة أو متطابقة مع حقوق مواطني الدولة ذاتها. ولعلي في هذا الإطار أضرب مثلا بالدول الصناعية إذ لا تمنح حتى المهاجرين إليها بصورة مشروعة ذات الحقوق التي يتمتع بها مواطنوها في أغلب الأحوال. ومن ثم فإن مطالبة الدول النامية التي تتعرض لظاهرة نزوح بمنح الأجانب المقيمين على أراضيها ذات حقوق مواطنيها أمر لا يستقيم في نظرنا.

على أي حال فقد أثبتت مناقشات الصيف الماضي أنه كان من الأفضل أن تتم مناقشة هذه المبادئ التوجيهية بصورة تفصيلية في الجمعية العامة، دون الاقتصار فقط على أخذ العلم بها في لجنة حقوق الإنسان في جنيف، حيث أن مثل تلك المناقشات كان من شأنها أن تتيح لكافة الدول المشاركة في صياغتها وفي الاتفاق على المفاهيم، وبالتالي تفادي الوضع الحالي الذي ترى فيه بعض الدول أن هذه المبادئ تم إقرارها بينما ترى دول أخرى أنها لم تحظ باعتماد دولي. ولذلك كان يجدر بالأمانة العامة للأمم المتحدة ألا تسرع في تطبيق هذه المبادئ أو إلى تضمينها في سياسة صادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، إلا أنها مع الأسف لم تفعل مما أدى إلى التعقيدات التي شهدناها جميعا خلال مناقشات الصيف الماضي.

وإزاء هذا الوضع الشائك، رحبت مصر بما أعلنه ممثل الأمين العام لشؤون النازحين خلال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي عن اعتزامه الاستمرار في جهوده للتعرف على وجهات نظر الدول المختلفة وتقديم حصيلة

اتصالاته في هذا الشأن إلى الجمعية العامة، تمهيدا لعكس هذه الملاحظات في المبادئ المشار إليها بما من شأنه في النهاية الإسهام في حل الإشكالية القائمة من جذورها.

إن عملية السلام في الشرق الأوسط تتعرض اليوم لمخاطر جمة أدت إلى أوضاع إنسانية مأساوية للشعب الفلسطيني. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يقف صامتا أمامها أو عاجزا عن التدخل لحماية شعب يتعرض يوميا ومنذ شهرين لاعتداءات عسكرية إسرائيلية أصابت عملية السلام في مقتل وتكاد تتسبب في إهدار جهود سنوات طويلة من جانب الدول والأطراف التي ترعاها، وكان من المأمول أن تؤدي إلى طي صفحة النزاع العربي الإسرائيلي وإلى إقامة سلام عادل وشامل استنادا إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام.

وإذ تأسف مصر لما أصاب عملية السلام من ردة خطيرة إلى الوراء، فإنها تهيب بالمجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامه باستمرار هذه العملية إلى غايتها المنشودة، وذلك عن طريق توجيه رسالة واضحة إلى إسرائيل مفادها ضرورة احترامها لحقوق الإنسان الفلسطيني، وإدانة ما تقوم به إسرائيل من ممارسات تعسفية وقمعية ومن عمليات عسكرية تتنافى مع ما تعلنه حول رغبتها في بناء السلام، وكذلك ضرورة العمل على توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني الذي بات يستصرخ الضمير العالمي لأن يفيق من غفوته وأن يكون عادلا وألا يركن إلى ازدواجية المعايير. فحقوق الإنسان لا انفصام فيها، وهي واحدة لكل الشعوب. ويتعين على المجتمع الدولي ألا يكيل بمكيالين، لأن ذلك فضلا عن أنه خطأ أخلاقي وسياسي وإنساني فادح، فإنه أيضا من شأنه أن يفقد الأمم المتحدة مشروعيتها أمام شعوب العالم على أعتاب قرن جديد كنا نأمل أن يسمو بالبشرية إلى آفاق رحبة تتفادى من خلالها الأخطاء الجسيمة التي شهدها القرن المنصرم.

وختاما، أود باسم مصر أن أعرب عن خالص التقدير لجهود كافة أجهزة الأمم المتحدة العاملة على الأرض الفلسطينية في الظروف الصعبة التي نعرفها جميعا، وعلى رأسها ''الأونروا''، والتي تساهم بفعالية في النهوض بمستوى الخدمات وبناء القدرات المؤسسية للسلطة الفلسطينية والشعب الفلسطيني الشقيق. ويهمني كذلك أن أتوجه بالشكر إلى دول الاتحاد الأوروبي على مشروع القرار الذي تقدمه سنويا في هذا الشأن، وهو مشروع قرار تتزايد أهميته في الظروف المأساوية الحالية في الشرق الأوسط. كما أدعو باسم مصر كافة الدول المانحة إلى الالتزام بتعهداتها في مجال تقديم المساعدات إلى الشعب الفلسطيني وهو يسعى إلى التمتع بحقوقه الأساسية، وأولها حقه غير القابل للتصرف في تقرير مصيره وفي إقامة دولته على ترابه الوطني، بالإضافة إلى حقه الطبيعي في التمتع بحياة حرة كريمة يظللها الأمن والأمان مثله في ذلك مثل سائر شعوب الأرض.

**السيد هوانغ ويغي** (الصين) (تكلم بالصينية): لقد تميزت السنة المنصرمة بتنام مطرد في عدد وحجم الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة حول العالم. إذ ألحقت الكوارث الطبيعية الخراب مرارا ببعض أفقر البلدان، مخلفة وراءها العديد من الناس، بما في ذلك اللاجئين والمشردين داخليا، يكابدون شقاء لا نهاية له. وتفجرت الصراعات المسلحة الجديدة واحدا تلو الآخر، مضيفة إلى عدد حالات الطوارئ القائمة لفترة طويلة. ويساور الوفد الصيني قلق بالغ إزاء تزايد هذه الحالات وتفاقمها. ولكننا، في ذات الوقت، أحطنا علما مع الارتياح بأن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق إطار الأمم المتحدة المشترك بين الإدارات لشؤون التنسيق ومكتب المنسق الإقليمي للأمم المتحدة، قد تعاونوا تعاونا جيدا مع بعضهم بعض وحققوا نتائج مثمرة.

ويود الوفد الصيني أن يدلي بالبيانات التالية بشأن بعض المسائل المذكورة في تقرير الأمين العام.

أولا، ظل الفريق الصيني يصر دائما على أن أي تدبير تضطلع به الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، سواء كان في مجال توفير الإغاثة الإنسانية في حالات الكوارث الطبيعية والصراع أو في مجال بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، يجب أن ينبني بصورة صارمة على أساس المبادئ التوجيهية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. ويجب اتباع المبادئ المتمثلة في الإنسانية والحياد وعدم التحيز بنية حسنة، ويجب احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية. وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية ألا تضطلع بدور إلا في حدود قدرتها ونطاق مسؤوليتها. إذ أن أي اعتراض على المبادئ المذكورة أعلاه سيجعل من الصعب تحقيق النتائج المتوقعة للإغاثة الإنسانية ومن الأرجح أن يتسبب في كوارث إنسانية جديدة.

ثانيا، وكما يشير الأمين العام في تقريره، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام لدور العلم والتكنولوجيا في تخفيف آثار الكوارث والوقاية منها. بيد أنه في ذات الوقت، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يدرك أننا في تنفيذ التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي بشأن الإنذار المبكر وتخفيف آثار الكوارث، ينبغي أن نعطي أولوية خاصة لمساعدة البلدان المتضررة من الكوارث على بناء قدراتها الذاتية في مجالات الإنذار المبكر والاستعداد والإغاثة في حالات الكوارث حتى تكون أكثر استعدادا لحالات الطوارئ وتستطيع الاعتماد على مواردها الذاتية للاستجابة بسرعة للكوارث والحد من الخسائر. وفي وقت تكتنفه الكوارث، يمكن للمساعدة الخارجية أن تؤدي دورا تكميليا هاما، ولكن يتعين إيجاد حل أساسي بتعزيز بناء قدرات البلدان المعنية، كما أثبتت التجارب تماما في العديد من البلدان.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المشردين داخليا، التي اجتذبت اهتماما واسعا هذه السنة، نعتقد أنها مسألة داخلية تقع في إطار حدود بلد من البلدان. وينبغي لحكومة البلد المعني أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها المشردين داخليا وتوفير الإغاثة لهم، بينما ينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي اعتماد نهج حذر وحصيف تجاه هذه المسألة. وتشكيل وتنفيذ أي إطار للعمل في مجال المساعدة الغوثية يجب أن يسبقه طلب مقدم من البلد المعني وتعاونه التام ومشاركته التامة، حتى يتسنى تحقيق النتائج المرجوة. وفي تنفيذ إطار العمل، يجب احترام القانون الدولي والقوانين المحلية للبلد المعني ويجب الامتثال التام للأحكام ذات الصلة من ميثاق الأمم المتحدة والمعايير الدولية.

ويود الوفد الصيني أن يعرب عن تأييده للتوصية الواردة في تقرير الأمين العام بأن تخصص الدول الأعضاء الموارد الكافية للعمليات الإنسانية من خلال القنوات المتعددة الأطراف. ولكن، بالنظر إلى الحالة الراهنة، لن تكون هذه مهمة سهلة. ومن أجل ضمان تنسيق الاستجابات الدولية لتقديم المساعدة على نحو أسرع وأكثر فعالية، نناشد البلدان المانحة القادرة على زيادة مساهماتها في هذا الصدد أن تفعل ذلك.

ونؤيد اقتراح الأمين العام تشجيع التعاون بين الهيئات الحكومية الدولية والدول الأعضاء لتعزيز آليات الإنذار المبكر والوقاية والاستعداد للكوارث الطبيعية وغيرها من حالات الطوارئ. ونرى أن التعاون بين دول الجوار وفي داخل الإقليم يشكل جزءا من الجهد الدولي المبذول لتقديم الإغاثة الإنسانية. وهناك قول مأثور قديم في الصين بأن الجار الجيد يتوفر في أوقات الحاجة أكثر من ذي القربى البعيد. وهذا التعاون مهم، ولا سيما في مجالي الإنذار المبكر والإغاثة الطارئة.

وأخيرا، يأمل الوفد الصيني أن تتمكن جميع الأطراف من استخلاص دروس مفيدة من استعراض العمل المضطلع به في السنة الماضية لتعزيز الحوار، والتبادل والتنسيق، حتى

يتسنى لها القيام بدور أكثر أهمية وفعالية في صون السلم والأمن العالميين وتعزيز التنمية المشتركة.

**السيد صن جون - يونغ** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بداية، بأن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام لتقاريره الوافية حول هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال الذي ننظر فيه الآن. وهذه التقارير هي ثمرة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل تهيئة استجابات أفضل تنسيقا في مواجهة الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ونرحب بهذه الحملة التي تحظى بدعمنا الكامل. ويقدر وفد بلدي بوجه خاص الأنشطة التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

وخلال العام المنصرم، شهد العالم النتائج المفزعة الناجمة عن تزايد عدد الكوارث الطبيعية مع اتساع نطاقها في العديد من أنحاء العالم: فقد وقع زلزالان في تركيا، وشهدت فنزويلا أسوأ فيضان في تاريخها، وتعرضت منطقة القرن الأفريقي لجفاف شديد، فضلا عن الفيضانات المدمرة في كل من مدغشقر وموزامبيق، وإعصار أوريسا في الهند. ولقد حققت منظومة الأمم المتحدة تقدما كبيرا على طريق وضع نهج استراتيجي أكثر شمولا من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية. ونعتقد أن من الحتمي أن تستفيد البلدان الأعضاء من الوعي الوطني والدولي المتزايد بالمبادئ الإنسانية من أجل استجماع الإرادة السياسية الكافية للحفاظ على التقدم الذي تحقق حتى الآن. وقد قدمت حكومتي والمجتمع المدني الكوري، من جانبهما مساعدة إنسانية بلغت قيمتها ٢,٣ مليون دولار، وأرسلا ٥٣ من أفراد الإغاثة إلى البلدان التي نكبت بالكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة فيما بين آب/أغسطس ١٩٩٩ وآب/أغسطس ٢٠٠٠.

والكوارث الطبيعية ليست هي المخاطر الوحيدة التي تزايد تواترها على مدار السنوات القليلة الماضية. واليوم، ونحن نشرف على الألفية الجديدة، فإن أزمات اللاجئين وحالات الطوارئ الإنسانية أخذت تتفجر تباعا بلا هوادة. والصراعات الداخلية وكذلك الصراعات بين الأقاليم في العديد من أنحاء العالم أصبحت تهدد السكان المدنيين بصورة لم تحدث من قبل، الأمر الذي أجبر أكثر من ٣٥ مليون مدني على أن يصبحوا لاجئين أو مشردين داخليا. ومن المؤسف بصورة خاصة أن تستهدف الصراعات المسلحة الأعضاء الأكثر ضعفا في مجتمعنا: أي الأطفال، والنساء، والأشخاص المستضعفون. وينبغي للمجتمع الدولي، والحكومات والأطراف ذات الصلة فيما يتعلق بحالات الطوارئ المعقدة، العمل على ضمان العودة الآمنة للاجئين والمشردين داخليا بما يتفق مع الأعراف الدولية.

ويمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورا هاما في الحد من المعاناة والأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. وفي هذه السنة، نوقش هذا الموضوع بالفعل في العديد من المحافل الدولية، بما في ذلك الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي واجتماع مجموعة الثمانية في أوكيناوا، باليابان، وقمة الألفية. وبالنظر إلى الإمكانات الهائلة التي تتيحها التكنولوجيا في مجال الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة، يقترح وفد بلدي أن تبذل كافة البلدان جهودا حثيثة بغية مساعدة بعضها بعضا في المجالات التي يمكن أن تستخدم فيها التكنولوجيا استخداما فعالا. وعلاوة على ذلك، فإننا نهيب بالحكومات المضيفة مساعدة الأفراد العاملين في حقل العمل الإنساني على استخدام معدات الاتصالات التابعة لها وتبادل البيانات والمعلومات بعيدا عن القيود البيروقراطية.

وإلى جانب التكنولوجيا، يعد تحسين التنسيق في كافة المراحل، من الوقاية إلى التحذير المبكر، ومن الاستعداد لمواجهة الكوارث إلى التخفيف من آثارها، يعد عنصرا من العناصر الأساسية لتحسين المساعدات الإنسانية والمتعلقة

بالإغاثة من الكوارث. فقد ظل دأبنا لفترة أطول مما ينبغي تقسيم جهود الإغاثة إلى أطر زمنية، طويلة الأجل أو قصيرة الأجل، وكذلك إلى فئات وظيفية، ومؤسسية، وسوقية، بل وحتى تمويلية. غير أن تجاربنا الأخيرة في هذا المجال قد أثبتت أن جهود الإغاثة لا يمكن تقسيمها إلى مجموعات منفصلة. ونظرا لتداخل المراحل والوظائف في كثير من الأحوال، فلا بد لنا الآن أن نعتمد نهجا متكاملا وشاملا في آن واحد حتى يتسنى معالجة الحقائق في الميدان بصورة فعالة. ومن ثم، ينبغي الجمع بين مساعدات الغوث قصيرة المدى والمعونات الإنمائية طويلة الأجل في المراحل الأولية من جهود المساعدة الإنسانية.

وأنتقل الآن إلى موضوع أمن وسلامة العاملين في حقل المعونة. إذ أن السماح لهؤلاء العاملين بالاضطلاع بمهامهم العاجلة بفعالية، وفي المقام الأول، في أمان، يمثل أهم المشكلات التي ينبغي للمجتمع الدولي إيجاد حل لها – إذ أن العاملين في هذا الحقل يجدون أنفسهم بدرجة متزايدة هدفا للهجمات بينما هم يحاولون في بسالة التخفيف من المعاناة في الصراعات التي تخرج عن نطاق السيطرة. فمنذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، لقي ١٩٨ من المدنيين العاملين في الأمم المتحدة حتفهم، ومنذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، تعرض ٢٤٠ من أفراد الأمم المتحدة للاختطاف أو الاحتجاز كرهائن. وفي الآونة الأخيرة، في السادس من أيلول/سبتمبر من هذا العام، قتل ثلاثة من العاملين في مجال تقديم المساعدة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تيمور الغربية، بينما كان زعماء العالم مجتمعين في قمة الألفية. وتذكرنا هذه الأرقام بأن هذا الاتجاه لا يبدي أي مؤشر على الانحسار في المستقبل القريب. أما الأمر الأكثر إحباطا فهو أن التحقيقات القانونية لم تتناول سوى ثلاثة فقط من حالات القتل والاعتداء التي بلغ عددها ١٧٧ حالة.

ونحن ندخل في ألفية جديدة، فإننا نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ألا يتسامح بعد الآن مع هذه التطورات المؤسفة، ويجب أن يتخذ تدابير فورية وحازمة من أجل منع وقوع مثل هذه المآسي الإنسانية، وخاصة من أجل إحباط الانتهاكات للمبادئ الإنسانية الدولية. وفي هذا الصدد، فإن وفد بلدي يهيب بالحكومات المعنية اتخاذ التدابير الملائمة، بما في ذلك الشروع في التحقيقات القانونية ومكافحة الإفلات من العقاب. وعلاوة على ذلك، يجب أن تجري الجمعية العامة مناقشات موضوعية حول توفير الحماية الفعالة للمساعدة الإنسانية، بما في ذلك إنشاء آلية تستهدف إيجاد السبل لتوسيع نطاق الحماية القانونية بموجب الاتفاقية الموقعة في ١٩٩٤ المتعلقة بسلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. وفي هذا الصدد، وتجاوبا مع الفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ١٩٢/٥٤، فإننا نلاحظ أن الأمين العام قد أصدر تقريرا منفصلا صباح هذا اليوم بهدف تناول المسائل المتعلقة بنطاق الحماية القانونية المترتبة على اتفاقية ١٩٩٤. ونأمل أن تجرى دراسة متعمقة لهذا التقرير والاقتراحات الواردة فيه خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة.

أخيرا، أود إعلان تأييد وفد بلادي لفكرة تعزيز مكتب منسق الأمم المتحدة لشؤون الأمن من الناحيتين المالية والهيكلية على حد سواء. ونأمل أن تناقش الدول الأعضاء بتعمق مقترحات تعزيز نظام السلامة والأمن لموظفي الأمم المتحدة، الوارد في التقرير في الوثيقة A/55/494، أثناء دورة الجمعية العامة هذه، لا سيما من خلال اللجنة الخامسة.

وفي ختام كلمتي، أود التأكيد للأعضاء على أن حكومتي ما زالت مخلصة في دعمها للمساعدة الإنسانية وجهود الحماية التي تقوم بها الأمم المتحدة وفي التزامها بها، ونتعهد بمواصلة الإسهام في هذا الجهد الجماعي.

**السيد دونيغي** (بابوا غينيا الجديدة) (تكلم بالانكليزية): أتشرف بالإدلاء بهذا البيان باسم بلدان محفل المحيط الهادئ الممثلة هنا في الأمم المتحدة وهي: استراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وتونغا، وجزر سليمان، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وفيجي، وولايات ميكرونيزيا الموحدة.

نرحب بتقارير الأمين العام الشاملة لهذا البند في جدول الأعمال، خاصة التقارير المتعلقة بالردود على الكوارث الطبيعية. وفي هذا الإطار نرحب بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/55/L.38، التي أوشكت الأمم المتحدة على اعتماده، والمعني بالتعاون الدولي في المساعدة الإنسانية في مجال الكوارث الطبيعية، من الإغاثة إلى التنمية. ونشكر جميع الوفود التي كانت نشطة في صياغة مشروع القرار هذا، وخاصة وفد الهند. وتؤيد الدول الأعضاء في محفل المحيط الهادئ بالكامل مشروع القرار هذا.

إن منطقة المحيط الهادئ دون الإقليمية ضعيفة للغاية أمام الكوارث الطبيعية، التي تشمل الأعاصير الاستوائية العنيفة، وعواصف النينيو، وأمواج تسونامي، والأمواج المدية، والجفاف، وحرائق الغابات، والزلازل. ولذلك ما برحنا ممتنين للمساعدة المطلوبة بشدة التي تلقتها شعوبنا من مصادر عديدة، بما فيها وكالات الإغاثة الدولية، الحكومية وغير الحكومية على حد سواء. وتتعرض بلداننا الواقعة داخل ما تسمى دائرة النار في المحيط الهادئ بوجه الخصوص إلى زلازل كبيرة بشكل دائم. ولقد شهد بلدي زلزالا كهذا قبل أسبوعين فقط، وكانت قوته تزيد عن سبع درجات على مقياس ريختر. ودمر الزلزال ٧٠ منزلا وعددا من منشآت الأعمال. وعندما يكون مركز الزلزال في أعماق قاع المحيط تنتج عنه أمواج تسونامي. ومن الممكن أن ينتج عن مزيج من الأمواج المدية واهتزازات سطح الأرض وتموجاته عواقب على الأرواح البشرية والممتلكات لا يمكن التنبؤ بها. ووقعت في بابوا غينيا الجديدة حالة وفاة واحدة من الزلزال وموجات تسونامي الصغيرة التي أعقبته.

ولذلك توجد أهمية خاصة في إتاحة المعرفة العلمية المكتسبة عبر الزمن والتكنولوجيات الجديدة للتنبؤ بأسباب وآثار الكوارث الطبيعية وقياسها لجميع شعوب العالم. ويجب نقل تكنولوجيات تحديد هياكل البناء الملائمة للمناطق المعرضة للزلازل وموجات تسونامي إلى الشعوب المعرضة لهذه الظواهر. ولهذا فإن نشر المعلومات مسألة في غاية الأهمية.

ونعترف بأنه عقب وقوع الزلزال في بابوا غينيا الجديدة قبل أسبوعين تم كما يبدو وضع أنظمة الإنذار المبكر على الفور، مع إرسال ''تحذير من موجات تسونامي'' إلى عدد من بلدان المحيط الهادئ الأخرى. إنه تطور نرحب به، ونشكر جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المشاركة في تنسيق وتقديم هذه النصيحة التحذيرية المبكرة.

إن اقتصادات العديد من الدول الجزرية الصغيرة ضعيفة للغاية أمام هذه الكوارث الطبيعية. وفي ضوء هذا بدأت لجنة جنوب المحيط الهادئ للعلوم الجيولوجية التطبيقية عملها لوضع فهرس للبلدان الضعيفة أمام التغير البيئي. وكان المحلل الفني للجنة في الأسبوع الماضي في البلد الكاريبي سانت لوسيا لجمع بيانات من أجل إدخالها في نماذج اقتصادية يتم تشكيلها. ونأمل في المزيد من التعاون من دول جزرية أخرى مثل سنغافورة وملديف. وتأمل اللجنة في أن تقدم عملها إلى لجنة السياسة الإنمائية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي بحلول آذار/مارس من العام القادم. ونحن ممتنون لتلك الحكومات التي أسهمت ماليا في الدراسات التي أجرتها اللجنة.

ونلاحظ على وجه الخصوص أن الفقرة ١٢ من مشروع القرار تشدد على الحاجة إلى شركات متخصصة لتشجيع استخدام تكنولوجيات لتعزيز درجة الاستعداد والرد على الكوارث الطبيعية. ولا يمكننا في مجال الكوارث الطبيعية منع مشاركة القطاع الخاص. وينبغي أن يكون معيار التأهيل الوحيد هو إتاحة هذه التكنولوجيات المطورة لذلك بأقل التكاليف على المتأثرين بالكوارث الطبيعية. ولذلك ندعو جميع الدول إلى التعاون في تطوير تكنولوجيات ملائمة في هذا المجال ونقلها إلى البلدان المتأثرة. ومثلما فعلنا العام الماضي، نرحب مرة أخرى بالتكنولوجيات الفضائية لمنع وتخفيف وإدارة الكوارث الطبيعية في المجتمعات سريعة التأثر بها. وفي هذا الصدد، نكرر مرة أخرى تقديرنا الجماعي لتلك البلدان، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية التي قدمت المساعدة باستمرار إلى دول جزر المحيط الهادئ، خاصة استراليا، والاتحاد الأوروبي، واليابان، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفها الوكالة المنفذة في منطقة المحيط الهادئ.

ولقد اتفقنا في العام الماضي على أنه ينبغي تعزيز الصندوق الدائر المركزي للطوارئ وصناديق طوارئ أخرى ملائمة واستخدامها بشكل أكثر نشاطا في الاستجابة الآنية. ونؤيد هذا العام الطلب إلى الأمين العام في القرار ٥٤/٩٥ والقرار ٥٤/٢٣٣، بتقديم مقترحات ملموسة إلى الجمعية العامة من أجل تعزيز تشغيل واستغلال الصندوق المتجدد المركزي للطوارئ. وفي هذا الصدد، نؤيد طلبا إلى الأمين العام للنظر في الاستخدام الأكثر نشاطا لهذا الصندوق في الاستجابة الآنية والملائمة للكوارث الطبيعية. كذلك ينبغي النظر في آليات مبتكرة لتحسين الرد الدولي على الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ الأخرى.

**السيد كاباغليا** (الأرجنتين) (تكلم بالاسبانية): في البداية يود وفد الأرجنتين أن يشكر الأمين العام على تقاريره حول تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ (A/55/82)، وسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة (A/55/494)، ونطاق الحماية القانونية في إطار اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها (A/55/637).

ما زال حجم الكوارث الطبيعية، وكذلك الصراعات الداخلية والدولية المتعددة، يعرض شعوبا بأكملها إلى ظروف إنسانية طارئة قاسية. وفي مواجهة هذه الحالات، تواصل الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لمواصلة دعمها لتلك الشعوب المحتاجة. وتود جمهورية الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها لعمل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات والهيئات المختلفة في المنظومة المسؤولة عن هذا المجال تحت توجيه المبادئ المحددة في القرار ٤٦/١٨٢.

ويفهم وفد بلادي أن تنفيذ تلك الأعمال يتطلب تحركا منسقا من جانب الجمعية العامة، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومجلس الأمن، كل في مجال اختصاصه، من أجل معالجة الجوانب الإنسانية المختلفة. وفي هذا الصدد، نأسف على أن شريحة العمل الإنساني في المجلس الاقتصادي والاجتماعي لم تتمكن هذا العام من التوصل إلى نتائج متفق عليها بتوافق الآراء.

وفي مواجهة التحديات الكبرى التي تمثلها حالات الطوارئ الإنسانية الراهنة، نفهم أن من واجب الدول الأعضاء اتخاذ التدابير الضرورية لتوفير الدعم السياسي والسوقي اللازم حتى يمكن تلبية الاحتياجات إلى المساعدة بشكل أفضل. وفي إطار التدابير التي ينبغي أن تتخذها الدول في هذا الميدان، يود وفد بلادي أن يشير بشكل محدد إلى حالة الأفراد العاملين في المجال الإنساني. وتبين الصراعات

وحالات الطوارئ المعقدة التي حدثت في العقد المنصرم أن هناك الآن وسائل لشن الحروب تنطوي بشكل روتيني على شن هجمات على السكان المدنيين، ووقف إمدادات الأغذية والأدوية المرسلة إلى هؤلاء السكان، وشن هجمات متعمدة على الأفراد العاملين في المجال الإنساني.

وتدين جمهورية الأرجنتين بقوة عمليات القتل والأعمال التي ترتكب ضد السلامة البدنية، وعمليات الاغتصاب وغيرها من الاعتداءات الجنسية، والسرقات، وكل أساليب أعمال العنف البدني والنفسي التي يتعرض لها الأفراد العاملون في المجال الإنساني وهم يؤدون مهامهم بروح من إنكار الذات. وفي الوقت نفسه، نود مرة أخرى أن نعرب عن خالص عزائنا لأسر وأصدقاء الضحايا الذين انضموا لسوء الطالع إلى القائمة الطويلة لأولئك الذين دفعهم اهتمامهم بإخوانهم من بني البشر إلى حد التضحية بأرواحهم في خدمة الآخرين. وكما أشار وزير الشؤون الخارجية في بلدي أثناء مناقشة مجلس الأمن لمسألة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية التي جرت في شهر شباط/فبراير من العام الحالي:

> ”إن أولئك الذين يعملون دون كلل، ويبذلون كل ما في وسعهم من جهود، ويقدمون تضامنهم أو حياتهم للتخفيف من معاناة إخوتهم في الإنسانية، يستحقون منا أعمق التقدير، والامتنان، والالتزام بأن نبذل قصارانا للدفاع عنهم. فهؤلاء الأفراد يضربون المثل لنا جميعا“. (S/PV.4100، الصفحة ٢٥)

إن جمهورية الأرجنتين، بدعوتها إلى إجراء مناقشة بشأن هذا البند أثناء رئاستها لمجلس الأمن، إنما كانت تريد أن توجه إنذارا فيما يتعلق بالأخطار الجسيمة التي تواجه هؤلاء الأفراد، وأن تسترعي الانتباه إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم، وتوجه الإشادة التي يستحقونها عن جدارة، وتعرب عن قدر من الامتنان الذي يستحقونه من الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

وتدرك بلادي أن المسؤولية عن توفير الأمن والحماية للأفراد العاملين في المجال الإنساني - بما في ذلك تهيئة البيئة المناسبة التي يمكنهم العمل في ظلها - إنما تقع على عاتق حكومات البلدان التي تستقبل بعثة تقديم المساعدة الإنسانية. ونرى في الوقت نفسه أنه من الضروري أن تتاح للأفراد العاملين في المجال الإنساني فرصة الوصول الآمن وغير المقيد إلى المناطق المتضررة حتى يمكنهم أداء مهمتهم في مساعدة السكان المدنيين المحتاجين، بما في ذلك اللاجئين والمشردين داخليا. ونحن نحث جميع الدول على أن تتأكد من أن أي عمل من أعمال العنف أو التهديد به يرتكب ضد الأفراد العاملين في المجال الإنساني في أراضيها يجري التحقيق اللازم فيه وتتخذ التدابير الواجبة لمحاكمة المعتدين وتوقيع العقاب عليهم.

وعلى نفس المنوال، نحث على ضرورة الاحترام الصارم للوضع الخاص الذي يتمتع به الأفراد العاملون في المجال الإنساني ولحقوقهم في حالة تعرضهم للاحتجاز. وينبغي أن يشمل ذلك توفير المساعدة الطبية لهم إذا لزم الأمر.

وتتفق جمهورية الأرجنتين مع الرأي القائل بوجود حاجة عاجلة إلى تنفيذ التدابير المتعلقة بتعيين وتدريب الموظفين التي اقترحها الأمين العام في تقريره بشأن أمن موظفي الأمم المتحدة. ونحن نؤيد أيضا التدابير المؤقتة المقترح اتخاذها في إطار الميزانية في تلك الوثيقة والتي ترمي إلى الاستجابة لأمس الاحتياجات المتعلقة بتعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ونتعهد

في نفس الوقت، بإيلاء الاهتمام الواجب إلى أية مقترحات قد يطرحها الأمين العام لإنشاء هيكل مالي مستقر لأمن موظفي الأمم المتحدة اعتبارا من فترة السنتين ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

وعلاوة على ذلك، يرى بلدي أنه من الأهمية بمكان تعزيز النظام القانوني لحماية الأفراد العاملين في المجال الإنساني. وتحقيقا لهذه الغاية، نحث الدول التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصدق على اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها لعام ١٩٩٤، وكذلك على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية. ونرى أن إدخال الهجمات على الأفراد العاملين في المجال الإنساني في الولاية القضائية لتلك المحكمة العليا يمثل تقدما جديرا بالذكر. وقد صدقت الأرجنتين على أول الصكين القانونيين السالف ذكرهما، كما أنها في سبيل التصديق عما قريب على الصك الثاني.

وأخيرا، نحن نعلق أهمية كبيرة على التقرير المقدم من الأمين العام بشأن نطاق الحماية القانونية التي توفر بموجب اتفاقية سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها. ونحن على استعداد لإيلاء هذا الموضوع النظر المتأني الذي يستحقه، حتى تحصل مختلف فئات الأفراد العاملين في المجال الإنساني على الحماية القانونية المناسبة.

**السيد باكونيا ريفو** (مدغشقر) (تكلم بالفرنسية): في القرار ٩٦/٥٤ ميم، المتخذ في ١٤ آذار/مارس الماضي، أعربت الجمعية العامة عن بالغ قلقها إزاء الأضرار الفادحة والدمار الناجمين عن إعصاري إيلين وغلوريا المداريين، والفيضانات التي اجتاحت مدغشقر. وطلبت إلى الدول والمنظمات الدولية تقديم دعم إضافي عاجل لمدغشقر بهدف تخفيف العبء الاقتصادي والمالي الذي سيتحمله شعبها خلال فترة الطوارئ وأثناء عملية الإصلاح التي ستعقبها.

وقد استجاب أعضاء المجتمع الدولي على نحو إيجابي لهذا النداء من خلال الهيئات الثنائية والمتعددة الأطراف، وقدموا مساهمات كبيرة لأنشطة الإغاثة والتعمير في المناطق المتضررة. وكان لتعبئة المعونة الدولية الفضل في إيصال المساعدات الطارئة، سواء الغذائية أو غير الغذائية، على وجه السرعة وتأمين توزيعها، وكذلك في الإصلاح الجزئي للبنية الأساسية المدمرة.

وأود أن أشدد على أنه أثناء موسم الأعاصير لعام ٢٠٠٠، أصابت مدغشقر ثلاثة أعاصير في غضون ستة أسابيع. فبالإضافة إلى إعصاري إيلين وغلوريا اللذين اجتاحا البلد في ١٧ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ٢٠٠٠ على التوالي، واللذين كانا سببا في اتخاذ القرار ٩٦/٥٤ ميم، اجتاح مدغشقر، في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، إعصار ثالث يدعى هوداه، كان أشد قوة من الإعصارين السابقين، ودمر ٨٠ في المائة من إحدى مناطق محاصيل التصدير التي يعتمد عليها اقتصاد مدغشقر اعتمادا كبيرا. وهذه الأعاصير الثلاثة خلفت وراءها ٢٩١ قتيلا وأثرت تأثيرا خطيرا على ١ ١٠٦ ٢٠٨ أشخاص في ٧٠ قرية.

وعلى الرغم من تقلقل الحالة الاقتصادية وهشاشتها، بذلت حكومة مدغشقر الجهود اللازمة لتقديم الغوث للضحايا الذين عانوا من هذه الأعاصير، وتنفيذ أعمال الإعمار العاجلة. ومع ذلك، فإن هذه الجهود وبالنظر إلى تكلفة عملية الإصلاح الباهظة التي تقدر بـ ١٠٨ ملايين دولار، لن تكون كافية دون مساعدة المجتمع الدولي، التي لا تقدر بثمن في التغلب على العواقب الإنسانية والمادية الوخيمة الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

ومن ثم، أود أن أعرب مرة أخرى عن شكر حكومة مدغشقر الخالص وتقديرها العميق لجميع الدول وأجهزة وهيئات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وكذلك المنظمات غير الحكومية، التي قدمت المساعدة لدعم عمليات وبرامج الإنقاذ والإنعاش والتعمير التي تضطلع بها حكومة مدغشقر.

وفي هذا السياق، نود أيضا أن نشيد إشادة في محلها بالأعمال الدؤوبة والفعالة التي يضطلع بها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بمقريه في نيويورك وجنيف وفي الميدان، وبالجهود الجديرة بعظيم التقدير التي يبذلها المنسق المقيم، في تعبئة المساعدة الدولية. ونود أيضا أن نكرر الإعراب عن امتناننا للأمين العام الذي أذكى وعي المجتمع الدولي بهذه الكوارث منذ البداية. كما نغتنم هذه الفرصة لنعرب عن امتناننا له على تقريره الوارد في الوثيقة A/55/124 بشأن تقديم المساعدة إلى مدغشقر على أثر الأعاصير المدارية.

ونحن على اقتناع بأن التضامن الدولي ما زال يمثل أكثر الأسلحة فعالية في التصدي للكوارث الطبيعية التي لا يمكن التنبؤ بما تفعله، حيث أنه لم يتيسر بعد تطوير الخبرة والتكنولوجيا للسيطرة عليها. وهذا الاقتناع، إلى جانب الأهداف التي تتشاطرها مدغشقر مع سائر أعضاء منظمتنا، يمنحنا الثقة في أن مدغشقر ستواصل الاستفادة من روح التضامن الدولي، أثناء تنفيذها مهام الإنعاش الشاقة – وهو ما أكد عليه الأمين العام بشكل جيد في تقريره، وكذلك في سعينا نحو تحقيق التنمية المستدامة من أجل رفاه شعب مدغشقر.

علقت الجلسة الساعة ١٦/٣٠ واستؤنفت الساعة ١٦/٣٥.

**السيد جيلاني** (فلسطين) (تكلم بالعربية): أود بداية أن أتقدم باسم وفدي بجزيل الشكر والتقدير لسعادة الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي عنان على تقريره المتضمن في الوثيقة A/55/137. كما أود أن أعبر عن تقديرنا وشكرنا للسيد تيري لارسون، المنسق الخاص للأمم المتحدة لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

تشهد الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، منذ حوالي شهرين حملة عدوانية على الشعب الفلسطيني من قبل إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، راح ضحيتها أكثر من ٢٣٠ شهيدا و ١٠ ٠٠٠ جريح، الكثيرون منهم سيخرجون بإعاقة دائمة تمنعهم من مزاولة الحياة العادية بعد ذلك، كما أن أكثر من ثلث المصابين هم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاما، إضافة إلى القتلى والجرحى، فقد قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بقصف وتدمير العديد من المباني والمنشآت العامة والخاصة واقتلاع الأشجار المثمرة والتدمير المتعمد للبنية التحتية، بما في ذلك تدمير الطرقات بين المدن والقرى الفلسطينية وضرب محطات الكهرباء ومحطات البث الإذاعي والتلفزيوني.

وفرضت قوة الاحتلال كذلك حصارا شاملا داخليا على حركة الأشخاص والبضائع بين المدن والقرى الفلسطينية وبينها وبين العالم الخارجي، مما أدى إلى شل الاقتصاد الفلسطيني وحدوث نقص شديد في المواد الأساسية وفي الوقود. كما أن هناك تقارير تشير إلى قرب حصول مجاعة حقيقية في قطاع غزة.

إن آثار الحصار المحكم على المدن والقرى الفلسطينية قد أدى إلى تدمير خطير للاقتصاد الفلسطيني ولمعدلات الدخل ومعدلات الناتج المحلي، مما أدى إلى تخفيض النشاط الاقتصادي إلى أقل من ٢٠ في المائة من معدله الطبيعي.

وبلغت نسبة البطالة في الضفة الغربية وقطاع غزة أكثر من ٤٥ في المائة، وبلغ عدد السكان الفلسطينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر أكثر من ١,٣ مليون نسمة، يعيشون بأقل من دولار ونصف الدولار يوميا. كما بلغ إجمالي قيمة الخسائر المادية أكثر من ٩٠٠ مليون دولار فاقت بأضعاف ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات للشعب الفلسطيني، إضافة إلى تعطيل مشاريع وبرامج التنمية وتوقيف كامل لمشاريع بناء وتطوير البنية التحتية.

لقد أشار تقرير المنسق الخاص إلى أن الخسائر المادية على الجانب الفلسطيني كانت بسبب استخدام إسرائيل للأسلحة الثقيلة، بما في ذلك إطلاق الصواريخ على العديد من البنايات والسيارات وتدمير البيارات المثمرة. ويضيف التقرير أن المستعمرين الإسرائيليين انضموا أيضا إلى تدمير الأملاك الخاصة، مثل الشاحنات الفلسطينية الخاصة بنقل البضائع من وإلى غزة التي كانت تقف في مواقف تحت السيطرة الإسرائيلية.

كما يشير التقرير إلى الخسائر الفادحة التي طالت القطاع العام والخدمات التي يقدمها، خاصة في مجال الصحة والرعاية الاجتماعية حيث تسبب العدد الكبير في القتلى والجرحى في أعباء كبيرة على وزارة الصحة والقطاع الصحي.

وفي هذا الخصوص نود أن نعبر بشكل خاص عن تقديرنا وشكرنا البالغ لأشقائنا في الدول العربية الذين قاموا باستضافة العديد من المصابين بإصابات خطيرة وتقديم المعونات الطارئة، وخاصة تقديم الأدوية والمعونات الطبية. كما نود أن نتقدم بالشكر والتقدير للدول المانحة والمنظمات غير الحكومية التي قامت بتوفير بعض المساعدات الإنسانية الطارئة للشعب الفلسطيني. ونؤكد هنا على أهمية أن تقوم الدول المانحة ومنظمات الأمم المتحدة وهيئاتها بتقديم كافة أشكال الدعم والمساعدة الطارئة للشعب الفلسطيني المحاصر من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي.

من الواضح أن سبب الأزمة الحالية وجذورها يتمثلان بشكل أساسي في استمرار الاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأرض الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية، وفي الاستمرار في سياسة التوسع الاستيطاني والتنصل من تنفيذ الاتفاقيات وإهانة المقدسات الإسلامية والمسيحية، والعديد من الانتهاكات الخطيرة لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب.

لذلك فإن تحقيق السلام العادل والشامل وتحقيق الأمن والاستقرار لدول المنطقة ككل يتطلب بشكل أساسي إنهاء الاحتلال العسكري والانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وكذلك الانسحاب من الجولان السوري المحتل، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة الكاملة على أرضه. بدون تحقيق ذلك لن يكون هناك تقدم في عملية السلام ولن يكون هناك حديث عن تنمية إقليمية أو تعاون إقليمي مع إسرائيل القوة القائمة بالاحتلال.

ختاما، نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في تحقيق هذا السلام العادل والشامل انطلاقا من المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه قضية فلسطين، كما نؤكد على أهمية دور الأمم المتحدة في مجال تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني وأهمية الدور الذي يقوم به المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤،

أعطي الكلمة للسيدة إستريد هيبرغ، رئيسة الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

**السيدة إستريد هيبرغ** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (تكلمت بالانكليزية): يسعد الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أن يغتنم هذه الفرصة لمخاطبة الجمعية العامة بشأن أمور تبعث على قلقنا الشديد، وقلق المجتمع البشري بأسره.

إن تحسين طريقة عملنا المشترك أمر أساسي من أجل مصلحة الضحايا والضعفاء الذين نعمل على خدمتهم، وهو أمر حيوي في الحفاظ على احترام وولاء المتطوعين العاملين معنا، وله أهمية فائقة بالنسبة لبناء ثقة الحكومات في قدرتنا على القيام بالعمل الذي جئنا من أجله.

وفي كل عام منذ بداية التسعينات، يناقش موضوع تنسيق المساعدة الإنسانية في الجمعية العامة. ويعبر ذلك عن الصعوبات المتأصلة التي تعترض تحقيق المستوى الملائم من التنسيق. وربما يعبر أيضا عن أن الكلام بعبارات عامة عن ضرورة التنسيق لا يحقق لنا التقدم المنشود. ولا بد لنا أن نكون محددين فيما يتعلق بنوع التنسيق الذي نرغب في تحقيقه وما لا نرغب في تحقيقه. وما لم يحدد هذا التنسيق بعناية، فقد يأتي بنتائج عكسية إذا اتخذ شكل هيئات مركزية تضر في واقع الأمر بالعمل على المستويات المحلية، التي تقوم عليها شبكة الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقد يخلق التنسيق الذي يتم بشكل خاطئ طبقات جديدة من البيروقراطية في حين تمس الحاجة إلى الحد من البيروقراطية الموجودة فعلا. وبناء على ذلك، يتعين على كل الأطراف الفاعلة في المجالات الإنسانية والسياسية والإنمائية أن تدير الأزمات بطريقة شاملة، مع إيلاء الاهتمام الواجب للمسؤوليات والتفويضات ومجالات الاختصاص الخاصة بكل طرف.

وتعد مدونة قواعد السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث أداة هامة لإدارة منسقة للأزمات الإنسانية بشكل أفضل. وقد قطع هذا العمل شوطا آخر في إطار مشروع الكرة الأرضية. وبإصدار الميثاق الإنساني والمعايير الدنيا في الاستجابة للكوارث فهو يحدد المعايير للمساعدة الإنسانية التي يمكن أن تتحدد مسؤولية المنظمات الإنسانية في ظلها. وينبغي أن تتحمل الحكومات أيضا المسؤولية عن تنفيذ مثل هذه المعايير، ربما من خلال مدونات قواعد سلوك خاصة بها. كما يمكن ضمان الامتثال لمدونة قواعد السلوك إذا استخدمها المانحون كمعيار للتمويل. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى التنسيق الأفضل.

وفي العام الماضي ظهرت الدعوة بقوة إلى تحسين التنسيق وتقديم مساعدة ذات نوعية أفضل أثناء المؤتمر الدولي السابع والعشرين لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، الذي تشارك فيه الدول الأطراف في اتفاقية جنيف. وتضمنت خطة العمل التي اعتمدت في ذلك المؤتمر التزاما من جانب حركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر بتحسين تنسيقنا وتعاوننا فيما يتعلق بأنشطتنا الدولية، سواء داخليا أو مع الدول، ومع منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى، على أساس مدونة قواعد السلوك، وتحسين الدعم المقدم من جانب الدول والحركة معا للجهود الرامية لوضع معايير عملية تتعلق بالحد الأدنى اللازم لإيصال المساعدة الإنسانية، مثل تلك التي بلورت في مشروع الكرة الأرضية.

وفي حين بذل الكثير لتحقيق المستوى الأفضل في النوعية والتنسيق، فإننا نواجه تحديات أساسية، يتمثل أحدها في الافتقار إلى الإطار القانوني المنهجي المتعلق بالاستجابة للكوارث، الأمر الذي قد يتسبب في صعوبات لا موجب لها عند الاستجابة للكوارث. وبعض عناصر هذا الإطار موجودة بالفعل، ومن بينها قرارات الأمم المتحدة واتفاقياتها،

مثل تلك المتعلقة باستعمال الاتصالات اللاسلكية، علاوة على القانون العرفي. ويشكل ذلك البدايات لما أحب أن أشير إليه بوصفه القانون الدولي المتعلق بالاستجابة لحالات الكوارث.

وقد نوقشت الحاجة لمثل هذا الإطار القانوني في تقرير هذا العام عن الكوارث في العالم، بما في ذلك بعض المفاهيم والإمكانيات الأساسية لتغطية تلك الفجوات بواسطة استحداث ما يسمى بالقانون الدولي المتعلق بالاستجابة لحالات الكوارث. وقد بادرنا بإجراء مشاورات بشأن هذه الموضوعات مع الأطراف الأخرى المهتمة، مستندين إلى الخبرة الميدانية للاتحاد ولجمعياتنا الوطنية. وليس في مقدورنا الاضطلاع بهذا العمل بمفردنا. ولذلك ندعو الأمم المتحدة ودولها الأعضاء، فضلا عن المنظمات غير الحكومية ذات الصلة إلى المشاركة بنشاط في هذا العمل.

ويشعر المجتمع الإنساني بالقلق عن حق إزاء محنة الأشخاص المشردين داخليا، لا من جراء الصراعات المسلحة وحدها وإنما من شردوا أيضا بسبب الكوارث الطبيعية والكوارث التي هي من صنع الإنسان ونتيجة للآثار الجانبية للمشروعات الإنمائية، والذين أجبروا على الانتقال إلى المدن المزدحمة بالسكان فعلا خشية عدم القدرة على توفير لقمة عيشهم.

وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر على أتم استعداد للمساعدة في هذه الأنشطة. وفي استطاعتنا توفير القدرة على التأهب والإنذار المبكر في المرحلة الأولى، إذا أتيح لنا الدعم المناسب، لأننا جزء من المجتمع ولدينا شبكة من الفروع في جميع أنحاء البلد؛ وبإمكاننا كفالة الاستجابة في مرحلة الطوارئ الأولى، ولا سيما عندما تمثل إمكانية الوصول مشكلة بالنسبة للمجتمع الدولي؛ وبإمكاننا استكمال إجراءات وتفويضات المنظمات الأخرى في مرحلة الرعاية والصيانة وفي مرحلة التوصل إلى حل؛ وقدرة الجمعيات الوطنية كمنظمات محلية على تحقيق التكامل للعمل المضطلع به في مرحلة الإدماج النهائية لا تقل أهمية عن ذلك. ومع ذلك، ينبغي ألا ننسى أن المسؤولية الأساسية عن حماية جميع الأشخاص تقع على عاتق الدول في داخل حدودها. وسبب وجود منظمات مثل الصليب الأحمر والهلال الأحمر هو أن تساعد الدول على القيام بتلك المسؤولية.

ومعروض على الجمعية العامة تقرير الأمين العام عن موضوع أمن العاملين في المجال الإنساني. ونحن نقدر تقديرا عاليا عمل الأمم المتحدة في هذا الصدد، ومن أهم أسباب ذلك أننا نحن أيضا نواجه مشكلة المحافظة على وجود لنا في حالات عدم الاستقرار والعنف. غير أننا نشعر بالقلق إزاء التركيز الخالص تقريبا على حالة الموظفين الدوليين التابعين للمنظمات الدولية. ونحن نتفهم أسباب ذلك: فللمنظمات اهتمامات بموظفيها، والحكومات بمواطنيها ووسائط الإعلام بجمهورها في البلد. ولكن ذلك لا يشكل عذرا لتجاهل حالة الموظفين المعينين محليا، والمتطوعين وموظفي المنظمات النظيرة لنا على الصعيد الوطني. فهؤلاء العاملون في الحقل الإنساني – الذين يوجدون هناك قبل الأزمة وأثناءها وبعدها – يعانون من الإصابات والخسائر في الأرواح أكثر مما يعاني الموظفون الدوليون، وهي ذات آثار أشد قسوة على أسرهم والأفراد المعتمدين عليهم. وعلاوة على ذلك، إنهم كثيرا ما يواجهون الخطر كنتيجة مباشرة لأعمالنا الدولية، وسياساتنا وبياناتنا – وهي أمور ليس لديهم عليها أي تأثير. وبالنيابة، خصوصا، عن المتطوعين الذين سيكونون موضوع احتفالات الأمم المتحدة خلال السنة المقبلة، أهيب بالدول والوكالات أن تولي اهتماما كاملا لهؤلاء العاملين الإنسانيين الذين يجازفون بأمنهم لتمكين الوكالات الدولية من الاضطلاع بمهامها.

إن ضمان التنسيق الفعال والكفي هو واجبنا الجماعي، وإذا فشل فقد فشلنا نحن. ونحن بحاجة إلى الاستمرار في بناء الإطار المؤسسي الذي يمكن أن يتم فيه التنسيق وبحاجة إلى وضع الصكوك القانونية المطلوبة. ولكن ينبغي أن ينصب تركيزنا على الأشخاص الذين نخدمهم – المشردين داخليا، وضحايا الكوارث الطبيعية والأفراد والأسر الفارة من مناطق الحرب والصراع. يجب أن يحصلوا على ما يحتاجونه من مساعدة، ودعم وحماية.

وفي ذلك السياق، وبإذن الرئيس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأعلن عن أحد أحداث الغد، وهي المناسبة التي نفتتح فيها السنة الدولية للمتطوعين. ولنتذكر أننا نحن الوكالات والدول والمنظمات الدولية، بينما نرى أنفسنا جهات فاعلة هامة، فإن أول وأهم استجابة لحالة الطوارئ – العمل المباشر المنقذ للحياة – توفرها الأسرة، والأقرباء، والأصدقاء والجيران، أي باختصار، المتطوعون.

وأود أن أختتم كلمتي بتأكيد التزام الاتحاد الدولي بالمشاركة البناءة في تنسيق المساعدة الإنسانية. وأؤكد للجمعية العامة استعدادنا للانخراط في العمل والتعاون.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

**السيد باكليسانو** (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (تكلم بالإنكليزية): ترحب لجنة الصليب الأحمر الدولية بهذه الفرصة التي أتيحت لها من جديد لتشارك بآرائها في الجمعية العامة بشأن موضوع التنسيق في المجال الإنساني.

وبصفة أساسية، لم يكد يطرأ على حالة ضحايا الصراعات تحسن إلى الأفضل. وفي العديد من الحالات زادت تدهورا في السنة الماضية. ولجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها منظمة إنسانية تنشط بصورة أساسية في حالات الصراع المسلح وأحداث العنف الداخلي، تشعر بالفزع لحالة المعاناة المستمرة المفروضة على السكان المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال، في انتهاك صارخ لأبسط مبادئ القانون الإنساني الدولي. ففي العديد جدا من الصراعات الجارية يستهدف المدنيون بشكل متزايد، حيث يقتلون، ويجرحون، ويقتلعون ويفصلون من أسرهم. ويحرمون من الموارد الأساسية، ويرون بقاءهم على قيد الحياة وكرامتهم يتعرضان للتهديد.

وهذا بدوره ينطوي على عدة آثار إنسانية ذات أبعاد كبيرة. فهو يتسبب في تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص في داخل الحدود وخارجها. ويجد الأطفال أنفسهم يجندون بالقوة، وكثيرا ما تدمر حياتهم. وتتحمل النساء وطأة الاعتداء الجنسي ومأساة الترمل. ومما يزيد الطين بلة أن انتشار الأشخاص المسلحين زاد من تفاقم العنف وانعدام الأمن. وقد أصبح القيام بالعمل الإنساني نفسه محفوفا بالمخاطر في الكثير من الظروف المحيطة.

وكنتيجة مباشرة لهذا، فإن الاحتياجات الإنسانية من حيث تقديم المساعدة وتوفير الحماية لم تزد بطريقة هائلة فحسب، بل أصبحت أيضا أكثر صعوبة في معالجتها بشكل كاف. وهذا يجعل كثيرا جدا من الناس وحدهم في مواجهة مصيرهم، بلا مساعدة ولا حماية. وبالمثل، فإن الاستجابة الإنسانية عموما أصبحت هي نفسها شديدة التعقيد، لأسباب من ضمنها العدد الكبير من الجهات الفاعلة، والولايات غير المحددة تحديدا دقيقا وصعوبات تحقيق التنسيق الفعال. ومما يضاعف هذه العقبات أحيانا عدم وجود مبادئ للعمل متفق عليها بشكل مشترك.

ولذا فإن المجتمع الدولي يؤمن إيمانا راسخا بأن تعزيز التنسيق في المجال الإنساني ذو أهمية قصوى، من أجل

الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات الضحايا ولجعل نشر العمل الإنساني أكثر أمانا. ومما له أهمية بالغة في سبيل تحقيق تلك الغاية ضمان الفهم التام لطبيعة ومبادئ وأهداف العمل الإنساني الخالص، وبالتالي قبولها من جميع الأطراف المعنية. وفي ذلك السياق، فإن لجنة الصليب الأحمر الدولية لا تكل أبدا من تكرار أن العمل السياسي ينبغي أن يبقى منفصلا عن العمليات الإنسانية. وهي ترى أن حالة الطوارئ تقتضي نوعين من الاستجابات. أحدهما البحث عن تسوية سياسية ثابتة؛ والاستجابة الأخرى المنفصلة هي تخفيف الآثار الإنسانية المترتبة على الصراعات.

وبالطبع، هذا القول لا يعني إنكار العلاقات المشتركة الواضحة التي توجد بين الأزمات الإنسانية والعناصر السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تنطوي عليها. ولكنه تسليم بحقيقة أن الخلط بين هاتين الاستجابتين، مهما كانت النوايا الحسنة وراءه، من الأرجح أن تنتج عنه حالات تحيز بحكم الأمر الواقع في توفير المساعدة والحماية. وهذا قد يشكك في حياد المسعى الإنساني الخالص في أعين الأطراف المتحاربة، وبالتالي يعرض أمن هذا المسعى نفسه إلى الخطر. وقد يؤدي هذا في نهاية المطاف إلى زيادة عدد المدنيين البعيدين عن متناول مجتمع المعونة.

وإذ تأخذ الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر هذه الاعتبارات في الحسبان، فإنها قد اضطلعت بخطوات – وخاصة من خلال اتفاق أشبيليا– بغية إحداث الإنسجام في التنسيق في داخل الحركة نفسها، وبين الولايات الخاصة بمكوناتها، أي الصليب الأحمر والهلال الأحمر، واتحادهما الدولي ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وفي حالات الصراع فإنه يتعين على لجنة الصليب الأحمر الدولية تنسيق جهود الحركة. وما كان هذا التعاون ممكنا بتاتا بدون دعم الجمعيات الوطنية الذي لا يقدر بثمن، والذي يلعب دورا حيويا في تعزيز الآليات المحلية المناضلة.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي بعض الظروف، تعتمد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أساسا، أو بصورة كلية أحيانا، على موظفي الجمعيات الوطنية، الذين يعملون في ظروف صعبة للغاية ومحفوفة بالمخاطر. ولذا، تود اللجنة أن تعرب عن امتنانها العميق وتقديرها الصادق لهم.

وأخيرا، وفي إطار الأنشطة الميدانية التي تضطلع بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، يتزايد إشراك الجمعيات الوطنية للبلدان الثالثة التي تبدي اهتماما بهذه العمليات.

وتؤكد اللجنة الدولية للصليب الأحمر مجددا على التزامها التام بتحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل مع الجهات الأخرى العاملة في المجال الإنساني. وفي هذا السياق، فإن اللجنة، وبصفتها صاحبة الدعوة الدائمة، تسهم مساهمة كبيرة في الاجتماعات المختلفة التي تعقدها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وهيئاتها الفرعية، سواء كان الأمر يتعلق بقضايا موضوعية أو عملية. وفي إطار العمل الميداني، تتعاون اللجنة مع الجهود التي تقودها الأمم المتحدة للتنسيق فيما بين الوكالات، وتدعم الترتيبات المخصصة في هذا المجال والتي صممت بحيث تأخذ الظروف سريعة التغير في الحسبان. وثمة مثال حديث للغاية يوضح هذا النهج، ويتمثل في تفاعل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، في حدود ولايتها، مع اللجنة الرئيسية المشتركة بين الوكالات المعنية بالمشردين في الداخل، في الميدان وفي المقر. وهناك مثال آخر يتجسد في مساهمة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في الفريق العامل الفرعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات والمعني بقضايا الجنسين والاستجابات الإنسانية، بشأن موضوع المرأة والحرب. وثمة مثال ثالث، يتعلق بالأطفال في الصراع المسلح، ويتمثل في إصدار نشرة مشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة واللجنة الدولية للصليب الأحمر في عام ١٩٩٩ تضم نموذجا تعليميا فيما يتعلق باستخدام الأطفال جنودا وتطبيق القانون الدولي.

وإلى جانب ذلك، تواصل اللجنة الدولية للصليب الأحمر حوارا ثنائيا مع مجموعة من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، مثل مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، فضلا عن المنظمات غير الحكومية المعنية، والهدف الأساسي من وراء ذلك هو تحديد الأساليب الكفيلة بتحسين التعاون الإنساني ميدانيا. وفي هذا الإطار، تود اللجنة الدولية للصليب الأحمر، أيضا، أن تشير إلى العلاقات الدائمة التي تقيمها مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ويعود السبب في هذه المبادلات إلى الطبيعة التكاملية لهيئاتنا، التي تسعى جاهدة لحماية الكرامة الإنسانية، انطلاقا من ولاياتها وأساليب عملها الخاصة بها.

وهناك مجال آخر يتطور فيه نهج اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويتمثل في تعزيز التكامل والتنسيق في الانتقال من مرحلة الإغاثة الطارئة إلى إعادة التأهيل، فالتنمية، في نهاية المطاف. وينصب التركيز في عمليات الإغاثة الطارئة أكثر فأكثر على إعادة التأهيل، آخذين في الاعتبار قدرات وأدوار المدنيين أنفسهم، والجمعيات الوطنية، وسلطات البلدان المعنية، والمنظمات مثل البنك الدولي.

وختاما، تود اللجنة أن تؤكد على أن التنسيق الملائم والمعزز أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى. وفي الوقت نفسه فهي مصممة على أن تضطلع بفعالية بدورها الخاص كوسيط مستقل ومحايد في حالات الصراع المسلح، كما تنص على ذلك اتفاقيات جنيف والوصول إلى كل الضحايا، أينما وجدوا.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): عملا بالقرار المتخذ في الجلسة العامة صباح هذا اليوم، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن سويسرا.

**السيد هيلغ** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أتقدم بالشكر لمنسقة الإغاثة الطارئة بالنيابة ولكل العاملين بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على العمل الممتاز الذي أنجز في العام المنصرم.

ففي سنة ٢٠٠٠، واجه مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والمجتمع الدولي الإنساني، مرة أخرى تحديات كبيرة في الاضطلاع بمسؤولياتهما المشتركة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية.

واسمحوا لي أن أذكر بعض هذه التحديات بصورة أكثر تحديدا. فمن واجب المجتمع الدولي أن يحمي الذين هم بحاجة إلى الحماية وأن يهب لتقديم المساعدة لهم، سواء كانوا ضحايا الصراعات المسلحة أو الكوارث الطبيعية. وباسم هذه المسؤولية الجماعية تبرز الحاجة مرة أخرى إلى التأكيد على المبادئ الأساسية التي تحكم العمل الإنساني الدولي – ألا وهي الاستقلالية، والحياد، والموضوعية – إلى جانب واجب التمكين من الوصول غير المقيد للمساعدات بالنسبة للضحايا، وكفالة أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. وإن عدم احترام هذه المبادئ التي اعتمدها المجتمع الدولي لا يمكن التغاضي عنه عندما يتعلق الأمر بحياة أفراد وجماعات من الأشخاص، مثل الأشخاص المشردين داخليا أو الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين. إذ أن حماية تلك الفئات من الأشخاص أمر أساسي، لأنهم هم الأكثر تعرضا للاعتداءات التي تقوم بها عناصر مسلحة.

ومن الأهمية بمكان بالنسبة لدول الشمال والجنوب أن توحد كلمتها دفاعا عن هذه المبادئ، لأنه بدون احترام تلك المبادئ، لا يمكن القيام بأي عمل إنساني. وعلاوة على ذلك، فإن التصفية البدنية لرجال ونساء كرسوا حياتهم لخدمة القضية الإنسانية تبرز بصورة قاسية على نحو خاص مسألة الأمن، سواء كان الأمر يتعلق بالسكان المدنيين أو بالعاملين في المجال الإنساني. وإن الدولة التي ترتكب على أرضها هذه الجرائم تتحمل المسؤولية الرئيسية، وبخاصة

عندما تسمح هذه الدولة للعصابات المسلحة بالعمل ضد أفراد عزل.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي، والأمم المتحدة بوجه خاص، مسؤولان أيضا عن أمن العاملين في المجال الإنساني. لذا كان من الأهمية بمكان أن تتاح للأمم المتحدة وسائل إضافية من أجل ضمان أمن العاملين في المجال الإنساني، وكذلك ضحايا الصراعات. وتود سويسرا أن تعرب للأمين العام عن تأييدها الكامل للتدابير التي اقترحها في هذا السياق.

لقد بيّن الاجتماع الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن هناك صعوبات حقيقية في مجال العمل الإنساني. وتتصل هذه الصعوبات بالنواحي السياسية، وبالعمل الإنسانية على وجه التحديد. وتتابع سويسرا هذه الصعوبات بقلق متزايد، الأمر الذي يدفعنا إلى أن نطرح عددا من المسائل المبدئية – وهي مسائل تتطلب ردودا صعبة – وأن نتأمل في مفهوم القطاع الإنساني. فما زلنا نؤمن بأن هذا القطاع لا يزال محفلا هاما للحوار الإنساني وبالتالي لا بد من تعزيزه.

ولكن يبدو لنا أنه لا بد من إعادة النظر بعناية في فائدة الاستنتاجات المتفق عليها، في المستقبل. وبعبارة أخرى، ينبغي إيلاء اهتمام أكبر لمسألة العلاقة بين الجهد والنتيجة. ويمثل تنفيذ تقرير الإبراهيمي جانبا آخر من جوانب المناقشة السياسية الحالية والذي يجب أن يتعامل معه المجتمع الإنساني بكل جدية. ومن الطبيعي تماما أن يركز هذا التقرير على التصورات المستقبلية لعمليات حفظ السلام. ومع ذلك، ينبغي ألا يغيب عن بالنا أن هذه العمليات تنشأ على أرض تشغلها بالفعل الوكالات الإنمائية أو الإنسانية. ولذا كان من الضروري النظر من زاوية جديدة، وتحليل حالة التنافر بين الجوانب السياسية، والعسكرية، والإنسانية.

وقد تنشأ حالات حساسة في العلاقة بين عمليات حفظ السلام والعمليات الإنسانية. ما الذي يحدث للعناصر الفاعلة في العمل الإنساني عندما تنسحب عملية حفظ سلام لأي سبب كان – سبب عدم كفاية الأمن على سبيل المثال؟ وكيف ينبغي صياغة التعاون بين الأنشطة الإنسانية وحفظ السلام؟

ويسعد سويسرا أن تنوه إلى أن مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية أعلن أنه ينوي إيلاء اهتمام خاص لمسائل من هذا النوع في المناقشات القادمة حول تنفيذ تقرر الإبراهيمي. وتؤيد سويسرا هذا النهج الجديد، الذي يقع مباشرة في نطاق اختصاص مكتب التنسيق الرئيسي.

وفي ختام كلمتي، أود أن أتناول التنظيم الداخلي لمكتب التنسيق. وأن سويسرا تتابع باهتمام الإصلاح الإداري الجاري حاليا. وكما نرى فإن هذه العملية، على الرغم من أنها مفيدة لا ينبغي لها أن تغفل عن الأخذ في الحسبان الحاجة إلى الاستقرار لأن هذا النوع من تعديل التركيز عادة ما يسبب انعداما كبيرا للأمن بين الموظفين.

ولقد تابعنا بارتياح الجهود التي تبذل حاليا لتحديد مبدأ قابل للتطبيق في نيويورك، وجنيف، وفي الميدان وكذلك في مجال الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة. ولا يمكننا إلا أن نؤيد مثل هذه المبادرة ونحن مقتنعون بأن إنجازات مكتب التنسيق سوف تعتمد عليها بدرجة كبيرة.

أخيرا، تنوه سويسرا إلى التقدم الذي أحرزته الأمم المتحدة صوب إنشاء نظام تنسيق للأنشطة الإنسانية الذي يفي بمعايير الكفاءة والثبات. وتشجع مكتب التنسيق والوكالات الإنسانية على متابعة هذا العمل وتحث الدول على أن تشارك بنشاط في هذه العملية.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.16، المعنون ''التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والإيكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية''.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار ٥٥/٤٤).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/55/L.41، المعنون ''المساعدة الدولية الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية والإصلاح في طاجيكستان''.

وأود أن أعلن أنه منذ نشر مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار A/55/L.41: سلوفينيا، وكرواتيا، والمغرب.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/55/L.41؟

اعتمد مشروع القرار *A/55/L.41* (القرار ٥٥/٤٥).

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء أنه سيجري البت في مشاريع القرارات A/55/L.35 و A/55/L.36 و A/55/L.38 في موعد لاحق، وأن مشاريع قرارات أخرى سوف يتم تقديمها حول هذا البند أيضا في موعد لاحق.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في الكلام ممارسة لحق الرد.

**شاحام** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): من المخزي بالفعل أنه في هذه المناقشة بشأن موضوع يحظى بتأييد عالمي – المساعدة للشعب الفلسطيني – تتم إساءة استخدام قضية هامة وتستغل كقاعدة لإطلاق اتهامات لا أساس لها ضد بلدي.

ومن المؤسف للغاية أن يختار المراقب عن فلسطين تسييس هذه القضية وأن يصرف بذلك انتباه الجمعية العامة وطاقتها عن تحقيق الهدف المشترك وهو تحسين رفاه السكان الفلسطينيين.

وتأسف إسرائيل بشدة للمعاناة التي أصابت المجتمع الفلسطيني برمته نتيجة للقرار المتعمد من القيادة الفلسطينية باتباع العنف بدلا من التفاوض. ولقد أكدنا مرارا على أن هدفنا هو التسوية السلمية التي يتم التوصل إليها بالتفاوض والتي تجلب الهدوء والأمن إلى جميع شعوب المنطقة. وكانت إسرائيل تسعى إلى هذه التسوية بحسن نية وقدمت مقترحات حل وسط لم يسبق لها مثيل وواسعة النطاق في مؤتمر قمة كامب ديفيد في شهر تموز/يوليه. ومع ذلك كان رد القيادة الفلسطينية هو رفض الحل الوسط والقرار المدبر بالعودة إلى العنف والإرهاب الذي كان يفترض أنه تم التخلي عنه في عام ١٩٩٣ كمطلب أساسي وجوهري لعملية السلام الإسرائيلي – الفلسطيني.

لقد جلبت عملية السلام بالفعل مكاسب اقتصادية واجتماعية إلى الأراضي الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. وهذا ما كان يحدث على نحو أكثر وضوحا أثناء فترات الهدوء النسبي. وفي عام ١٩٩٨، ارتفع الناتج القومي الإجمالي لهذه المناطق بنسبة ٨ في المائة. وفي عام ١٩٩٩، انخفضت البطالة الفلسطينية بنسبة ١٣ في المائة، والكثير من ذلك يعود إلى تحسن علاقات حسن الجوار الإسرائيلية – الفلسطينية ، مما سمح بدخول أكثر من ١٠٠ ألف فلسطيني إلى إسرائيل يوميا، حيث كان يتم توظيفهم في قطاعات متنوعة.

وسوف أعفي الجمعية من عناء الاستماع إلى قائمة طويلة من الإحصائيات التي تؤكد التطورات الاقتصادية الإيجابية التي حدثت نتيجة السلام والتعاون. ولكن يكفي أن أذكر أن عددا من تقارير الأمم المتحدة، بما فيها آخر تقرير لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى وتقرير منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة، تشير إلى المكاسب الملموسة التي حققتها عملية السلام للشعب الفلسطيني.

وأود التأكيد على أن هذه التطورات الإيجابية كانت نتيجة مباشرة لعملية السلام وفترة الهدوء النسبي التي سبقت العنف الفلسطيني الأخير. وباختيار الفلسطينيين العودة إلى العنف والإرهاب فإنهم يبددون العديد من المكاسب التي تحققت. ويسعى الفلسطينيين إلى تحقيق أهدافهم السياسية عن طريق القوة بدلا من التفاوض وبذلك فإنهم يتسببون في كارثة اقتصادية لأنفسهم وبأيديهم.

لقد بذلت إسرائيل طوال فترة الاضطرابات هذه كل جهد للحد من مشقة السكان الفلسطينيين. وتتصرف القوات الإسرائيلية وفق أوامر واضحة بألا تضر المرافق لكي تضمن الاستخدامات العادية للماء والكهرباء وخدمات أخرى. ومن الواضح أنه في وقت العنف قد تقع بعض الأحداث المحلية، إلا أننا ملتزمون بالتعامل معها على الفور.

وأود انتهاز هذه الفرصة لأؤكد على أنه بالرغم من تفجر العنف الفلسطيني مؤخرا ما برحت إسرائيل محافظة على التدفق غير المحدود للمساعدة الإنسانية والغذاء إلى المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية. وفي هذا الصدد، عجلت إسرائيل انتقال أكثر من ١٠٠ شحنة مساعدات إنسانية – ما يتجاوز ألفي طن – إلى السلطة الفلسطينية منذ اندلاع العنف.

إن هذه المساعدة، التي تضاعف حجمها إلى أكثر من أربع أضعاف منذ العام الماضي، تمر عن طريق موانئ الدخول الإسرائيلية وهي معفاة من الجمارك ومن الضرائب على الواردات. ونتيجة لهذا الحجم غير المسبوق، فقد أنشأت إسرائيل فرقة عمل خاصة تعمل سبعة أيام في الأسبوع و ٢٤ ساعة في اليوم من أجل التعجيل بنقل المساعدة إلى الفلسطينيين، رغم أن المسؤولين في الموانئ الإسرائيلية كانوا مستهدفين، بل وقتل بعضهم في أعمال العنف، ولابد لهم الآن من أن يعملوا تحت حماية مسلحة وتم تقليص الوقت اللازم لإنجاز الإجراءات والذي يستغرق عادة نحو شهرين إلى أقل من أسبوع، بل أن الشحنات الواردة من بلدان معادية – مثل سوريا وليبيا والعراق – قد تم تيسيرها من خلال موافقات خاصة.

إن أي انتقال للبضائع والأشخاص عبر المناطق الإسرائيلية والمناطق الخاضعة للإدارة الإسرائيلية لا يحدد إلا بالقدر الذي يكون به لهذا الانتقال تأثير مباشر على الأمن. وخير مثال على ذلك عمليات انتقال الوقود. فلم يعد بإمكان الشاحنات الصهريجية الإسرائيلية التي تنقل الوقود السير بأمان في الضفة الغربية وقطاع غزة من أجل تفريغ شحناتها. وفي غزة توجد خطوط أنابيب كافية لتعويض البطء في توصيل الوقود؛ أما في الضفة الغربية، فلا بد من أن يتم النقل عن طريق الشاحنات الفلسطينية عند نقاط العبور. والسبب الذي يؤثر في إمدادات الوقود يعود إلى النقص في عدد الشاحنات الفلسطينية والتهديد الحقيقي الذي تتعرض له حياة السائقين الإسرائيليين، وليس مرده سياسة الحظر الإسرائيلية كما يدعي المراقب عن فلسطين.

وتتطلع إسرائيل إلى استعادة الأحوال التي من شأنها أن تجعل حرية الانتقال هذه ممكنة دون تعريض حياة مواطنيها للقناصة الفلسطينيين في الطرق أو لقنابل الإرهابيين الفلسطينيين في الأماكن العامة. وينبغي التشديد على أن

أعمال العنف الحالية جاءت في أعقاب قمة كامب دافيد، التي أظهرت حكومة إسرائيل فيها استعدادا غير مسبوق للتوفيق لصالح السلام. ولو كان قد تم إبرام اتفاق في ذلك الوقت لكان بالإمكان ليس فقط تجنب نشوء الوضع الحالي، بل أيضا تمكين الفلسطينيين من جني مكاسب اقتصادية تفوق كل ما حققوه طيلة عدة سنوات مضت.

وليس من المقبول أن يحاول الفلسطينيون الآن بعد رفضهم مجرد النظر في مقترحات السلام الإسرائيلية الإنحاء باللآئمة على إسرائيل فيما يتعلق بمعضلتهم الحالية. ويحدونا أمل مخلص في أن يعود الهدوء والاستقرار إلى المنطقة مما يسمح بالعودة إلى طريق التعاون مع جيراننا الفلسطينيين.

**السيد جيلاني** (فلسطين) (تكلم بالعربية): للأسف أن ندخل في هذا الوقت المتأخر في هذا الجدل، وفي هذه الاتهامات والأكاذيب التي لا يوجد لها أي أساس. لا أريد، سيدي الرئيس، أن أرد على البيان الطويل الذي تلاه للتوّ مندوب إسرائيل والواضح أنه كان جاهزا.

إن الحديث عن تسييس الموضوع لهو من السخافة. فكيف يمكن الحديث عن مساعدة الشعب الفلسطيني، وحث الدول المانحة على الإيفاء بالتزاماتها في الوقت الذي يجري فيه تدمير الاقتصاد الفلسطيني والبنية التحتية بشكل متعمد وباستخدام الأسلحة الثقيلة؟ لقد أشار تقرير المنسق الخاص للأمم المتحدة إلى تدمير البنية التحتية، بما في ذلك تدمير الأشجار المثمرة، وتدمير البنايات العامة والخاصة، بالإضافة إلى الحصار الداخلي الشديد الذي يمنع فقط الفلسطينيين وبضائعهم من الانتقال بين الأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل من جهة وبين إسرائيل والعالم الخارجي من جهة أخرى، وإنما يمنع أيضا الانتقال بين قرية وقرية. وحتى تضمن إسرائيل عزل هذه القرى والمدن عن بعضها بعضا، فقد قامت بتدمير هذه الطرق فجائيا، بحفرها وتدميرها وتفجيرها.

هناك حصار شامل على الأراضي الفلسطينية، وأود أن أشير مرة أخرى إلى تقرير المنسق الخاص وإلى تقارير عدة بما في ذلك تقارير لمنظمات غير حكومية إنسانية، نتج عن هذا الحصار عدم السماح للجرحى للانتقال من منطقة إلى أخرى، مما أدى إلى قتل العديد من المصابين.

اليوم فقط، ومنذ أكثر من أسبوعين، سمحت إسرائيل بدخول الوقود إلى قطاع غزة اليوم. قطاع غزة كان محاصرا حصارا شاملا، حيث لم يدخل قطاع غزة لفترة أسبوعين أي من المواد التموينية الأساسية أو أي من الوقود. وهناك تقارير كما أشرت تشير إلى قرب حصول مجاعة في قطاع غزة. وهذه مخاوف حقيقية.

كيف لا يمكن الحديث عن الإجراءات الإسرائيلية تحت هذا العنوان، وهذا البند تحديدا، في الوقت الذي تجمد فيه إسرائيل الأموال العائدة للسلطة الفلسطينية والخاصة بالعائدات من البضائع الفلسطينية التي تمر عبر إسرائيل، ومقدارها بملايين الدولارات؟ كيف لا يمكن الحديث عن هذه الإجراءات جميعها. وقد بلغت قيمة الخسائر أكثر من ٩٠٠ مليون دولار، أي ما يفوق، أو ما فاق، ثلاثة أضعاف ما تقدمه الدول المانحة؟ كيف يمكن الحديث عن مساعدات إنسانية في الوقت الذي تحول فيه إسرائيل دون تنفيذ البرامج والمشاريع التي يمكن أن تحسّن من ظروف الشعب الفلسطيني؟

لا أريد أن أضيف إلى اللائحة الطويلة من الانتهاكات الإسرائيلية، لكن هناك سبب أساسي وجوهري يكمن خلف هذه الأزمة، وعلى إسرائيل أن تعي وتعترف بذلك، جوهر هذه الأزمة هو استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي غير الشرعي. هذا هو جوهر الأزمة. بمجرد انتهاء

الاحتلال غير الشرعي، ستستطيع هذه المنطقة أن تتحدث عن تحسين لظروف معيشة شعبها وعن تحسين للتعاون الإقليمي.

هناك نقطة كانت واضحة خلال هذه الأزمة والتي زادت من اشتعالها، وهي التواجد الاستيطاني. بشكل مختصر وسريع، أريد أن أشير إلى الوضع في قطاع غزة. هناك ٥ ٠٠٠ مستعمر إسرائيلي غير شرعي، يسيطرون على ٤٠ في المائة من قطاع غزة – هذا القطاع الفقير الذي لا يملك ما يكفيه من المياه شكرا للوجود الاستعماري الإسرائيلي – الذي لا يملك من الموارد، ومن الأرض ما به الكفاية: ٥ ٠٠٠ مستعمر يسيطرون على ٤٠ في المائة من قطاع غزة، في حين يسكن أكثر من ١ ٢٠٠ ٠٠٠ فلسطيني في باقي أراضي القطاع، أي في ٦٠ في ا لمائة من مساحة الـ ٣٠ كيلومترا مربعا من قطاع غزة في ظروف صعبة جدا. فقط أردت أن أشير إلى هذا كمثل للتدليل على ماهية النظام العنصري، نظام الأبارتايد الجديد الذي تتبعه إسرائيل في الأراضي المحتلة.

وأكرر التأكيد مرة أخرى على أن جوهر الأزمة هو وجود الاحتلال. وبمجرد انتهاء الاحتلال فقط سيستطيع الشعب الفلسطيني أن يحسّن ظروفه وأن يعيش بحرية وكرامة كباقي شعوب العالم.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل الذي يود أخذ الكلمة لممارسة حق الرد للمرة الثانية.

**السيد شاخام** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): على ما يبدو، ربما كان منطق السبب والنتيجة الغني عن البيان، لا يزال غائبا عن ذاكرة جيراننا الفلسطينيين. لقد شدد كل متكلم تقريبا في مناقشة اليوم على التأثير السلبي الواضح للعنف والصراع على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والمساعدات الإنسانية. والحالة المتعلقة بالقرار الفلسطيني باللجوء إلى العنف وتأثيره السلبي اللاحق على الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع الفلسطيني ليست استثناء من هذه القاعدة. والحل البديهي هو التفاوض والحوار بدلا من المجابهة والعنف. وأود أن أذكّر المراقب الفلسطيني بما كان من الواجب عليه أن يكون على علم به أصلا: إن الحسم الدائم للمسألة التي أثارها في رده بخصوص المستوطنات والأراضي المتنازع عليها، هو جزء لا يتجزأ من هذا التفاوض، وعندما يتوقف العنف الفلسطيني، سيكون بالإمكان استئناف المفاوضات مرة أخرى. ولعله يكون من المفيد لنا أن نذكِّر أنفسنا – وأن نذكِّر مَن قد نسوا على ما يبدو – بالمَثَل القائل ''من يسكن في بيت من زجاج لا ينبغي له أن يقذف الناس بالحجارة''.

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل فلسطين الذي يرغب في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد للمرة الثانية.

**السيد جيلاني** (فلسطين) (تكلم بالعربية): لن أطيل عليكم. أريد فقط أن أكرر أن أكثر أشكال الإرهاب والعنف بشاعة هو احتلال شعب آخر بالقوة، هو فرض احتلال عسكري على شعب بأكمله. إن الأراضي التي أشار إليها مندوب إسرائيل ليست أراضي متنازعا عليها كما ادعى، إنما هي أراض محتلة. وإسرائيل هي الدولة الوحيدة العضو في الأمم المتحدة التي يشار إليها وتسمى بشكل صريح الدولة القائمة بالاحتلال.

(تكلم بالانكليزية)

إنها الدولة الوحيدة في الأمم المتحدة التي سميت في ٢٥ قراراً من قرارات مجلس الأمن ''الدولة القائمة بالاحتلال''. وهذه الأراضي التي يشير إليها ممثل إسرائيل على أنها ''متنازع عليها''، هي وفقا للقانون الدولي

وقرارات مجلس الأمن أراضٍ محتلة. وعلى إسرائيل أن تكف عن محاولة تحوير المفهوم الحقيقي للأراضي المتنازع عليها – وهي الأراضي التي تحتلها إسرائيل خارج نطاق خطة التقسيم لعام ١٩٤٧ – لتقحم فيه تلك الأراضي التي احتلتها في عام ١٩٦٧.

**برنامج العمل**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): أود إبلاغ الأعضاء ببعض الإضافات في برنامج عمل الجمعية العامة.

بالإضافة إلى البند ٣٨ من جدول الأعمال ''منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي'' المقرر النظر فيه صباح الأربعاء ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ستتناول الجمعية العامة أيضا البند الفرعي ''ط'' من البند ١٧ من جدول الأعمال ''تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة''؛ والبند ٣٣ من جدول الأعمال ''ثقافة السلام'' من أجل البت في مشروع القرار A/55/L.43؛ والبند ٣٧ من جدول الأعمال ''تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والدورة الاستثنائية للجمعية العامة في هذا الصدد'' من أجل البت في مشروع القرار A/55/L.40؛ والبند ١٧٤ من جدول الأعمال ''دور الأمم المتحدة في النهوض بنظام إنساني عالمي جديد'' من أجل البتّ في مشروع القرار A/55/L.15/Rev.2.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥.